الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

ملحقة قصر الشلالة

الميدان: العلوم الاقتصادية التجاريو وعلوم التسيير

تخصص: مالية وبنوك وتأمينات

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الموسومة بـ:

أهمية الدفع الإلكتروني في إعادة توزيع السيولة النقدية

❖ درقاوي صافية عية عبد الرحمان

لجنة المناقشة:

أ. عية عبد الرحمان..... مشرفا ومقررا

أ.بربار نور الدين..... رئيسا

أ.مراح ياسين.....عضوا ومناقشا

أ. آيت عيسى عيسى..... عضوا ومناقشا

الموسم الجامعي 2022/2021

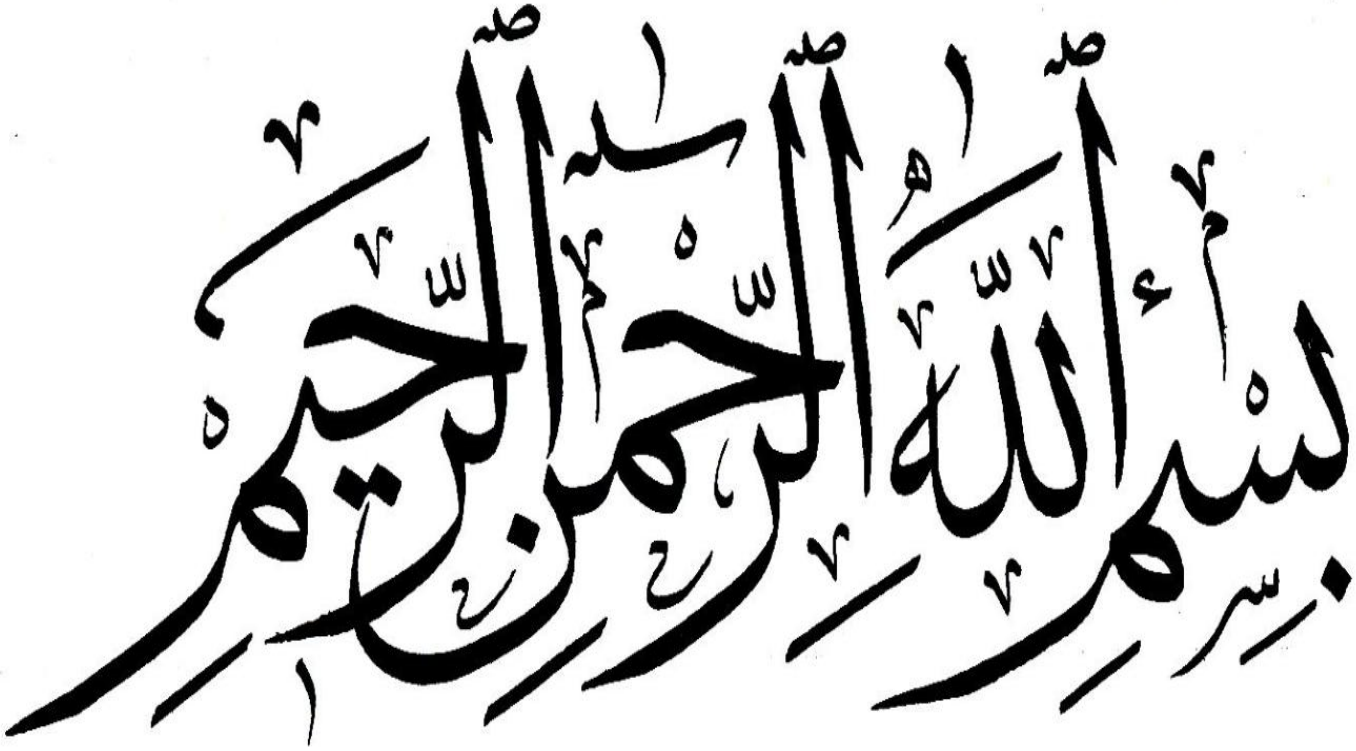
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

على إثر إنهائنا لهذا العمل أتقدم بشكري وامتناني للمولى عز وجل مصدقا لقوله ﴿**ولئن شكرتم لأزيدنكم**﴾.

اتوجه بالشكر الجزيل للدكتور المشرف **عية عبد الرحمان** على مجهوداته

كما أتوجه باشلكر للدكتور **آيت عيسى عيسى** على تواضعه بمساهمته في هذا الموضوع على اقتراحاته ونصائحه

كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام

على خير موجه للبشر سيد الصالحين محمد عليه الصلاة

والسلام وبعد فبكلمة طيبة وصدر رحب أهدي ثمرة

جهدي إلى:

الروح الطيبة والقلب الحنون إلى نور حياتي ومنبع وجو دي

إلى قدوتي في الحياة إلى أبي الغالي

أطال الله في عمره وحفظه لي...

أحلى كلمة نطق بها لساني وأحس بها قلبي إلى التي رضاها

عني بالدنيا كلها إلى الجوهرة التي أنارت دربي إلى أمي

أطال الله في عمرها وحفظها لي...

إلى من قاسموني رحم أمي ومحبة أبي وكانوا فخرا لي

إخوتي وأخواتي إلى أزواجهم

إلى الكتاكيت الصغار (ابتهال – رزيقة– مصطفى– رزان–

عبد الرحمان– طيب)

وبرعم العائلة

أيهم ساجد

إلى كل صديقاتي الدفعة 2021–2022.

صافية

الملخص

الملخص:

سمح التطور التكنولوجي بظهور وسائل الدفع الإلكترونية حديثة نابجة عن الانترنت والتجارة الإلكترونية، مما جعل هذه الوسائل تختصر الوقت والتكلفة وتحقق مكاسب لم تكن الوسائل التقليدية لتحققها رغم وجود عيوب لها.

وتهدف دراستنا غلى التعرف على أهمية الدفع الإلكتروني في إعادة توزيع السيولة النقدية.

وشملت الدراسة أساسيات النقود في النقود ووسائل الدفع الإلكتروني، وتبنت الجانب التطبيقي ببريد الجزائر – تيارت- بطاقات الدفع الإلكتروني الموجودة ببريد الجزائر البنكية منها والبريدية غلى التعرف على البطاقة الذهبية ومميزاتها، وكذا جهاز الدفع الإلكتروني TPE، يخلصنا إلى أن لهذه الوسائل أهمية ودور كبير في التخفيف من مشكلة الطوابير، كما أنها توفر ربح الوقت والجهد معتمدين المنهج الوصفي والتحليلي في برهنة ذلك.

الكلمات المفتاحية: النقود- وسائل الدفع الإلكتروني- بطاقات الدفع.

Résumé :

Le développement technologique a permis l'émergence de méthodes de paiement électroniques modernes issues d'Internet et du commerce électronique, ce qui a permis à ces méthodes de réduire les délais et les coûts et d'obtenir des gains qui n'étaient pas obtenus par les moyens traditionnels, malgré la présence d'inconvénients.

Notre étude vise à identifier l'importance du paiement électronique dans la redistribution des flux de trésorerie.

L'étude comprenait les bases de l'argent en argent et des moyens de paiement électroniques, et a adopté l'aspect applicatif en Algérie Poste - Tiaret - cartes de paiement électronique dans la banque et le courrier algérien afin d'identifier la carte dorée et ses caractéristiques, ainsi que la carte électronique dispositif de paiement TPE, nous concluons que ces moyens sont importants et jouent un grand rôle dans l'atténuation du problème des files d'attente, cela permet également d'économiser du temps et des efforts, en adoptant l'approche descriptive et analytique pour le prouver.

Mot – clé : Monnaie - moyens de paiement électroniques - cartes de paiement

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول أساسيات النقود في الاقتصاد

تمهيد .....

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النقود. .....

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للنقود. .....

المطلب الثاني: تعريف النقود. .....

المطلب الثالث: وظائف النقود. .....

المبحث الثاني: أشكال النقود. .....

المطلب الأول: النقود السلعية والمعدن الثمين. .....

المطلب الثاني: النقود الورقية والمعدنية .....

المطلب الثالث: النقود الكتابية والإلكترونية .....

المبحث الثالث: أنواع النقود .....

المطلب الأول: القاعدة النقدية .....

المطلب الثاني: النقود الإئتمانية. .....

المطلب الثالث: الكتلة النقدية. .....

خلاصة .....

الفصل الثاني وسائل الدفع الإلكترونية

تمهيد .....
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني .....
المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني .....
المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكتروني .....
المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني بالنسبة للاقتصاد. .....
المبحث الثاني :أنواع وخصائص وسائل الدفع الإلكترونية. .....
المطلب الأول: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية. .....
المطلب الثاني: خصائص وئاسل الدفع الإلكتروني .....
المطلب الثالث : مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية. .....
المبحث الثالث: بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر. .....
المطلب الأول: تطور بطاقات الدفع الإلكتروني. .....
المطلب الثاني: البطاقات البنكية في الجزائر. .....
المطلب الثالث: البطاقات البريدية في الجزائر. .....
خلاصة .....

الفصل الثالث وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

تمهيد .....
المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة بريد الجزائر. .....
المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة بريد الجزائر. .....
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر. .....
المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها بريد الجزائر تيارت. .....
المبحث الثاني: خدمة الدفع الإلكتروني ببريد الجزائر. .....
المطلب الأول: عموميات حول البطاقة الذهبية. .....

فهرس المحتويات

خـــاتـمـــة .....

قائمة المصادر والمراجع .....

ملخص الدراسة

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

مـــقـــدمـــة

مقدمة:

يعد التقدم التكنولوجي أحد الأسباب الهامة التي ساهمت في إحداث تحول كبير في أشكال العمل المصرفي في عصر تسوده العولمة، حيث اهتمت المصارف التجارية اهتماما كبيرا بتعميق الانتفاع من تقنيات المعلومات والاتصال والحواسيب الآلية الحديثة وتطورها من أجل الحصول على خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير تقديمها من البنوك إلى العميل بدقة ويسر وسهولة، بحيث تتوافق مع متطلبات العصر المتزايدة اختلف العملاء من ناحية وتسمح للبنك بتحقيق الزيادة في حجم معاملاته وأرباحه من ناحية أخرى.

حيث تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية أحد أهم الخدمات الحديثة التي تقدمه ا المصارف والتسهيلات المرافقة لاستخدام هذه الوسائل وأثر استخدام هذه الأخيرة على كسب رضا الزبائن عن هذه الخدمات.

يعتبر المال من أهم الاحتياجات الأساسية اليومية كغيره من االحتياجات السلعية والخدماتية وباعتباره الركيزة الأساسية المحركة للاقتصاد سواء من حيث الوظائف أو من حيث الأنواع كان لابد توفره في الوقت المناسب وبالقدر المناسب من أجل تلبية هذه الاحتياجات، مما أدى إلى فكرة تطوير أشكاله وما مسايرة للثورة التكنولوجية الحاصلة، ظهر ما يسمى بالنقد الآلي أو النقود التكنولوجية وأصبح العالم المترامي الأطراف قرية كونية صغيرة تتناقل فيها المعلومات إلكترونيا وبسرعة فائقة عبر شبكة الانترنت.

تزامن مع ذلك ظهور البنوك التي ساهمت في تنظيم وتطوير اقتصاديات دول العالم ويعود ذلك أساسا لكون النقود البضاعة الأساسية التي يتركز حولها على البنوك، فالنقود في حد ذاتها تعتبر أول وسيلة دفع استخدمت لتسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية.

ومع مرور الزمن ابتكرت البنوك وسائل دفع تعتمد بالدرجة الأولى على النقود بالدرجة الثانية على الورق، فظهرت الشيكات التي تعتبر أهم هذه الوسائل نظرا للاستعمال الكبير لها.

كما ظهرت بطاقات دفع إلكتروني التي سهلت على الناس عمليات السحب والدفع ومثال على ذلك البطاقة الذهبية التي أصبح المواطنين يستخدمونها بكثرة وذلك لربح الوقت.

الإشكالية:

من خلال ما سبق ذكره يمكن حصر الإشكال الجوهري لهذا البحث في السؤال التالي:

– هل للدفع الإلكتروني أهمية في توزيع السيولة النقدية؟

الأسئلة الفرعية:

– ما المقصود بالنقود؟ ما هي أشكالها وأنواعها؟

– ما هي وسائل الدفع الإلكتروني؟ وكيف تطورت؟

– ما هي العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكتروني؟

فرضيات الدراسة:

– تعتبر النقود وسيلة هامة وأساسية لتلبية حاجات الفرد كما لها أشكال وأنواع ورقية منها والمعدنية وكذا الإكترونية.

– أن النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية يمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا.

– إن ظهور وسائل دفع جديدة في الميدان المصرفي من المؤكد يتطلب تنظيمات قانونية كالذي تتمتع به وسائل الدفع التقليدية.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على النقود أهميتها في الاقتصاد.

– التعرف على وسائل الدفع الإلكتروني ومدى تأثيرها على الاقتصاد.

– إبراز أهمية هذه الوسائل وضرورة الاهتمام بتطورها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في التعرف على النقود ووظائفها وعلى وسائل الدفع الإلكتروني على أنواعها وخصائصها وكذا المزايا والعيوب لها وأهميتها في الاقتصاد.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ودوافع لاختيار هذا البحث أبرزها:

- ميول ورغبة الباحث في دراسة الموضوع.
- حداثة موضوع الدفع الإلكتروني فضلا عن إحلال مكانة هامة في حياتنا اليومية.
-الأهمية الكبيرة للدفع الإلكتروني ووسائله في عصرنا الحالي.
- إعطاء نظرة على واقع المصرف في مجال الدفع الإلكتروني ومدى تطبيقه.

هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

بالنسبة للفصل الأول جاء بعنوان "أساسيات النقود في الاقتصاد" قسم هذا الفصل إلى ثلاث مبحاث تطرقنا فيه إلى النقود من خلال التطور التاريخي لها وتعريفها ووظائفها وكذا أنواعها وأشكالها.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان "وسائل الدفع الإلكترونية"، تطرقنا فيه إلى تعريفها وماهية وسائل الدفع الإلكتروني تعريفها والعوامل التي ساعدت على تطورها، وكذا أهميتها وأنواعها وخصائصها ومزاياه وعيوبها والبطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان "وسائل الدفع الإلكترونية في بريد الجزائر" ، تطرقنا فيه إلى تقديم عام حول مؤسسة بريد الجزائر من خلال نشأتها وتعريفها والبنية الهيكلية لها، وكذا خدماتها والبطاقة الذهبية عن كيفية عمل المؤسسة بها.

منهج الدراسة:

طبيعة البحث تفرض علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، حيث تستند على المنهج الوصفي في الجانب

النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، وكذا المنهج التاريخي لدراسة التطور التاريخي لكلا من النقود ووسائل الدفع الإلكتروني.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تلقيناها نذكر منها:

- صعوبة الحصول على المعلومات من بريد الجزائر تحت مبدأ السرية.

- قلة المراجع المتخصصة في الدفع الإلكتروني التي غالبها نجدها تهتم بالتجارة الإلكترونية.- نفس المراجع والمصادر.

الدراسات السابقة:

- النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني تلمسان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية من إعداد الطالب خوالف عبد الصمد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

- دو عصرنة وسائل الدفع في تحسين فعالية البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي من إعداد الطالبتين أحلام ثابت وفضيلة بن عبيد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020-2021.

- الوسائط التكنولوجية ودورها في تحسين الخدمات البريدية البطاقة الذهبية نموذجا، دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي هذه البطاقة، مذكمرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الإنسانية تخصص: تكنولوجيا الاتصال الحديثة، من إعداد الطالبتين مغاني أمال، ونصيري عائسة، جامعة قاصدي نمرباح، ورقلة، 2017-2018.

حدود الدراسة:

للوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وتقترب من الواقع تم وضع حدود وأبعاد لموضوع الدراسة نلخصها فيما يلي:

-الحدود المكانية: الدراسة تمس قطاع بريد الجزائر للتشخيص اخترنا بريد الجزائر ولاية تيارت.

الفصل الأول

أساسيات النقود في الاقتصاد

تمهيد:

تلعب النقود دورا هاما في الحياة الاقتصادية للفرد، الأمر لا يحتاج لأن يكون الإنسان اقتصاديا حتى يلتمس أهمية النقود ومستوى المعيشة الذي يكون للفرد أن يحققه، إنما يتوقف على كمية النقود التي يحصل عليها، ولا شك أن كل فرد يعلم أنه في بعض الأوقات يصعب الحصول على النقود عن بعض الأوقات الأخرى كما أن القوة الشرائية للعملة تختلف من وقت لآخر، كما أنها تحتل مركز الصدارة في جميع المعاملات الاقتصادية المعاصرة، وتعتبر شريان الرئيسي وبدونها لا تستطيع الاقتصاديات العالمية أن تعمل وتتقدم نحو الأفضل، حيث ظهرت الأشكال الأولى للنقود في شكل غير منظم استدعته ضرورات التقدم الاقتصادي الذي عجز عنه نظام المقايضة باختيار الأفراد للسلع لعمليات المبادلة والتي اختلفت باختلاف الزمن من مجتمع لآخر والتي جمع بينهما بالقبول العام ومن بين هذه السلع (الجلود- الماشية... إلخ)، ومع استمرار التطور الاقتصادي ظهرت نقود جديدة تلبي حاجات التطور كنقود ورقية ونقود الودائع ونقود الآلية نظرا للأهمية التي اكتسبتها هذه الأداة الجديدة (النقود) في النشاط الاقتصادي نشأت النقود كعنصر اقتصادي له خصائص وأنواع ووظائف وأشكال يمكن دراستها بمعزل عن بقية العناصر المختلفة التي أنشأت من خلالها النقود كالمبادلة والمقياس ودفع المستحقات... إلخ.

وهذا ما سيتم تجسيده في هذا الفصل الذي قسمناه إلى 03 مباحث.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النقود.

تعد النقود وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة وهي الأكثر استخداما من بين وسائل الدفع الأخرى بل إن وسائل الدفع الأخرى تتحول إلى نقود لذلك سوف نتطرق إلى نشأة والتطور التاريخي للنقود وتعريفها ووظائفها.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للنقود.

كانت المجتمعات القديمة القائمة على حياة التشاركية، حيث تشبع الحاجات على النحو المباشر على حساب العمل المشترك، كانت هذه المجتمعات بغنى عن مؤسسة النقد والنقود كوسائل للتبادل.

ومع بدء التوسع في تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية عن حاجة الإشباع الذاتي ظهرت الحاجة إلى التبادل، ومع ظهور التبادل كان لابد من وجود وسيلة لتحقيق المبادلات بين الناس وكانت المقايضة أول أشكال التبادل البدائي بين الناس غير أن الصعوبات التي واجهت عملية المقايضة خانت الظروف للتخلي عنها، وظهور النقد كوسيلة لتسهيل التبادل بين الناس، لكن النقود لم تولد بشكلها المتطور الذي تعرفه اليوم وإنما مرت بمراحل متعددة.

فكانت البضاعة النقدية أول شكل للنقد، حيث أنها اختلفت من منطقة لأخرى حسب العادات الاستهلاكية السائدة في المنطقة، بين حول التمور والإبل إلى بضاعة نقدية في الجزيرة العربية والشاي بضاعة نقدية في الهند والصين... إلخ.

نظرا للعيوب التي أطاحت بهذه الطريقة من تخزين وإدخار وعدم تجزئة بعض السلع ظهرت مرحلة ثانية متقدمة وهي:

ظهور المعدنين الثمينين الذهب والفضة كبضاعة نقدية، حيث أنها ظهرت هذه البضاعة لتميزها عن باقي البضائع الأخرى بشدة الطلب بارتفاع قيمتهما بمقاومتهما للصدأ، وقابليتهما للتجزئة مما جعل هذا المعدنين مقياسا عاما للسلع يمكن حفظهما مدة طويلة من دون التلف.

ومن انفراد هذان المعدنان الثمينان بأداء دور البضاعة النقدية الوحيدة في كل الاقتصاديات التبادلية في العالم.

كمرحلة ثالثة: ولصعوبة قياس وزني الذهب أو الفضة وعيارهما عند كل عملية تبادل تم سكهما نقودا ليتم تداولها بوزن وعيار محددين، وتحول الذهب والفضة من بضاعة نقدية إلى نقد مسكوك يقوم بكل وظائف النقود، مقياس للقيمة، وسيط للتبادل، أداة الإدخار، وسيلة دفع الحسابات وتسويتها فظهرت البضاعة النقدية (انفراد احدى السلع ذهب او فضة بدور المعادل العام للأسعار ووسيلة للتبادل).

كمرحلة رابعة: النقد الورقي، وقد ظهر النقد الورقي بصفته يمثل وحدات النقد المعدني المسكوكة من الذهب والفضة وقبل في التداول.

يعتقد بعضهم أن الرومان هم أول من تعاملوا بالنقود الخطية، غير أن الثابت تاريخيا أن أحد المصرفيين في سويسرا ويدعى بالمستروكPalmstrockقد ابتكر ما يسمى بشهادات الودائع في القرن السابع عشر، يعطيها لزبائنه بدلا من الذهب المودع لديه لاستخدامها في عمليات التبادل وما ثبت أن شهادات الودائع تحولت بسرعة إلى أوراق نقدية وما زال العمل بهذه الأوراق حتى الزمن الحاضر وتحولت الأوراق النقدية إلى قوة شرائية عامة وفورية تقوم بكل وظائف النقد[1].

المطلب الثاني: تعريف النقود.

لن يتفق معظم الاقتصاديين على تعريف النقود في إطار الصفات العامة التي تحددها وترسم صورة ما لها، وكذلك يحدد وظائفها العامة التي تؤديها وربما كان من الأفضل تعريف النقود بعد بحث الوظائف التي تقوم بها، ولكن تعريفا أوليا لها ربما كان مفيدا كذلك[2].

عرفها Walke(2010): في عبارته الشهيرة "هي أي شيء تفعله النقود".

بينما عرفها Shapinoandsolomon: "شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولا من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع والخدمات".

كما عرفها أيضا John.G.Ramlett: "على أنها أي شيء قابل للإنفاق ويستخدم كوحدة للحساب وهذا التعريف ركز على وظيفة النقود كوحدة حساب فقط"[3].

كذلك يعرفها الاقتصادي JohnKleinبأنها:أي شيء يلقلا قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون.

[1]– عامرة نبيلة، الاقتصاد النقدي، جامعة أحمد زبانة، سنة ثالثة إدارة مالية، محاضرة أ.

[2]–محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط 01، دار بهاء للنشر، قسنطينة، الجزائر، 2003.

[3]– أكرم حداد، النقود والمصارف، ط03، دار وائل للنشر، 2010، ص 20.

Shappinoبأنها: "أي شيء مقبولا عموما كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون".

أما الاقتصادي EmileJamesبأنها: "كل سلعية تسمح بحكم القانون لكل مشتري أو مدين بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفها أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدافع"[1].

أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياسا للقيم ومستودعا لها[2].

وقد حاول البعض تعريف النقود "من ناحية قانونية خالصة"، بأنها: ذلك الشيء الذي يحدد القانون بأنه نقود بحيث يتمتع هذا الشيء بالقبول العام في المدفوهات، وعلى أي حال فإن التعريف القانوني للنقود ليس مرضيا لغرض التحليل الاقتصادي والسبب في ذلك أن الأفراد قد يرفظوا قبول استياء وحددها القانون كنقود وقد يرفضوا بيع السلع والخدمات في مقابل الشيء الذي يحدده القانون كنقود.

وقد أجمع الاقتصاديون على أن النقود هي جميع الأشياء التي هي في حقيقته وكذلك يستخدم بشكل عام كوسيط في عملية المدفوعات، فإذا طبقنا هذا المعيار لدول العالم التي يكون عرض نقودها من العملة المساعدة والنقود الورقية لا تكون فقط قبولا عاما ولكن لها أيضا قوة إجراء قانونية في سداد الديون[3].

وعرفها آخرون: بانها أي شيء شاع استعماله وتم قبوله عموما كوسيلة مبادلة أو أداة تقييم أو أنها أي شيء يلاقي قبولا واسعا كقاعدة لقياس القيم أو كوسيلة لدفع الديون.

أو أنها أي شيء يستعمل عادة على نطاق واسع كوسيلة دفع ويقبل عموما في تأدية الديون.

ويرى آخرون بأن النقود هي: كل ما يؤدي وظائف النقود اعتياديا وبصورة رئيسية[4].

---

[1]– طاهر فاضل البيائي، ميرال سيمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن،2013، ص 24.

[2]– طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 31.

[3]– رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

[4]– راجع في هذه التعاريف: عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ط01، مطبعة العاني، بغداد، 1970، ص 22.

المطلب الثالث: وظائف النقود.

تؤدي النقود وظائف عديدة في اقتصاد المبادلة، وهي الوسيلة المثلى لتحقيق سرعة التداول والنقود هي أكثر الأموال تداولا وأشدها سيولة هذا وتقوم النقود بعدة وظائف:

الشكل رقم 01-01: يوضح وظائف النقود.

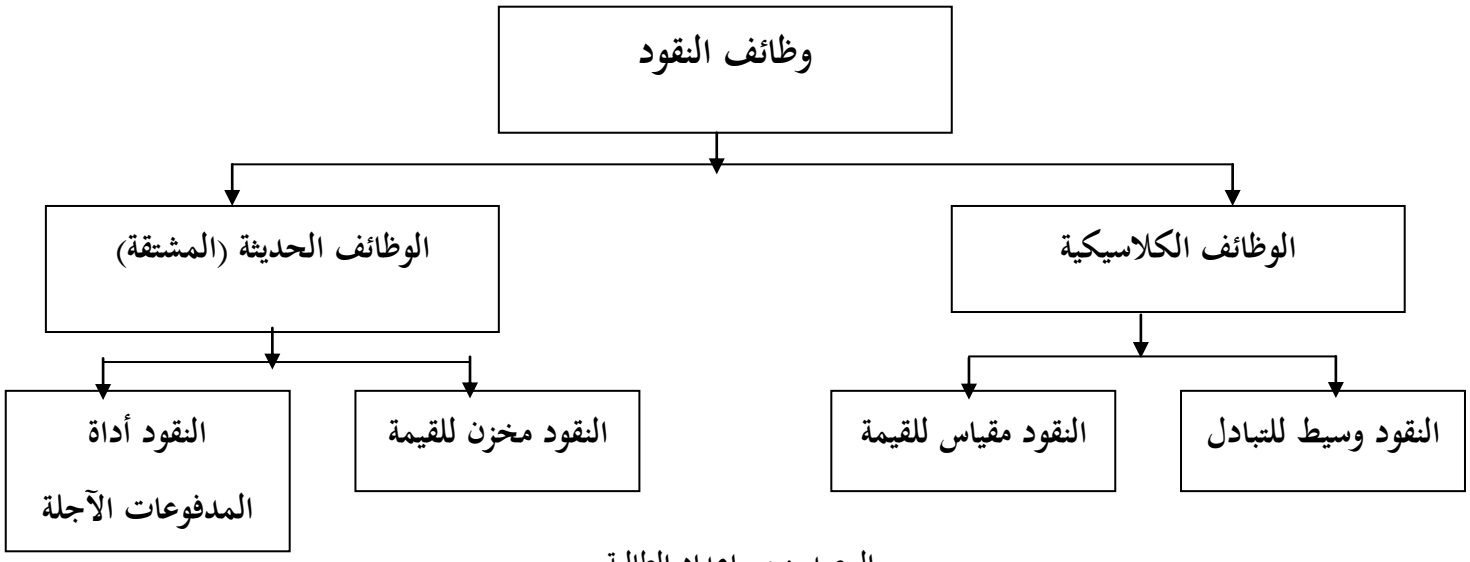

المصدر: من إعداد الطالبة.

3-1- الوظائف الكلاسيكية للنقود:

وتعرف أيضا هذه الوظائف بالوظائف التقليدية أي الوظائف التسهيلية للنقود لارتباطها الشديد بالتحليل الاقتصادي الكلاسيكي، بل وتفسر لنا هذه النظرية السبب الرئيسي في عدم اهتمام النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بالدراسات النقدية مع تركيز اهتمامها على دراسات التجارة الدولية، فهذه النظرية كانت تؤمن بفكرة حياد النقود، وإن تدخل السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من شأنه أن يعرف حدوث توازن تلقائي ويقف عمل اليد الخفية الكفيلة وصول النشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل[1].

وتنحصر بالتالي الوظائف الكلاسيكية للنقود في وظيفتين:

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 52.

3-1-1-النقود وسيط للتبادل:

هذه الوظيفة أصلها ناتج عن نظام المقايضة ونجاحها يتوقف على خاصة القبول العام من طرف المتعاملين أي قبولها كوسيط للمبادلة، فإن عملية تبادلية (بيع وشراء) تفترض تنازل أو تضحية يليه مقابل أو عائد وبين مرحلة التنازل والحصول يتدخل وسيطا هذا الوسيط هو النقود، فالنقود دائما توجد التوازن بين الطرفين، وعليه سميت بوحدة التبادل[1].

كما أنها تعتبر من أقدم وظيفة للنقود والتي تميز النقود عن غيرها من الأصول، النقدية والمالية النقدية والطبيعية[2].

ولا ننسى على أن وظيفة النقود كوسيط للتبادل قضت على احدى الصعوبات الرئيسية في نظام المقايضة وهي توافق الرغبات بين المتعاملين ولذلك اعتبرت أقدم وظيفة للنقود حتى أن البعض يرى أن باقي وظائف النقود قد اشتقت من هذه الوظيفة[3].

إن اعتبار النقود كوسيط للتبادل يعني قبول المتعاملين لها في السوق أي تكون مقبولة قبولا عاما من جانب جميع الأطراف وهذا القبول يتطلب درجة عالية من الثقة في قيمة الوحدة من النقود[4].

ونجاح النقود بالقيام بوظيفة التبادل يتوافق على توافر ما يلي:

- خاصية القبول العام من جميع أفراد المجتمع.

- تمتع هذه النقود بقوة شرائية عامة على كافة السلع والخدمات، وتمكن حائزها من الحصول على ما يعادل قيمتها من أي سلعة تعرض للبيع في السوق[5].

3-1-2- النقود مقياس للقيمة:

تقوم النقود بمقياس مطلق ومشترك لجميع السلع والخدمات بالإضافة إلى قياس قيمة كل سلعة بالنسبة للسلع الأخرى، وبطريقة مباشرة كأن يقال: هذه السلعة (P) تساوي 0 من السلعة (ب) ونظرا

---

[1]- محمود سحنون، المرجع السابق، ص 10.

[2]-حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات، دار المكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 52.

[4]- محاضرة أستاذ بركان.

[5]- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص ص 53-54.

لتعدد هذه العلاقة تستخدم هذه النقود لفصل قيمة سلعة عن الأخرى، بالإضافة إلى القياس المحاسبي عدا أو قيميا[1].

إلى جانب استعمال النقود وقبولها قبولا عاما كوسيط للتبادل فتقوم كذلك بمقياس قيم السلع والخدمات المختلفة ونسبة كل سلعة أو خدمة وتختلف كوحدة للقياس متر-كلم-طن وغيرها من وحدات القياس كونها ليست ثابتة القيمة، حيث ينخفض ويرتفع بانخفاض المستوى العام للأسعار[2].

وتزداد أهمية هذه الوظيفة تبعا لما يلي:

كان هذا المقياس المشترك مقبولا بوجه عام من جميع أفراد المجتمع، أي له صفة العمومية والإلزامية سواء كان هذا القبول العام اختياريا والذي يؤسس على ثقة الأفراد في قيمة وحدات النقد ذاتها، أو كان إجباريا عندما تتدخل الدولة وتفرض الصفة القانونية على نوع معين من النقود يصبح ملزما ومبرئا للذمة، بل ويتعرض كل من يرفضها في تسديد الديون إلى عقوبات يحددها القانون.

كما تمتع هذا المقياس بثبات نسبي على الأقل في قيمة وهذا الثبات ضروري لربط الحاضر بالمستقبل ومعنى هذا الثبات أن الوحدة النقدية يمكن أن تشتري دائما نفس المجموعة من السلع والخدمات ويؤدي عدم الثبات إلى فقدان الثقة بالعملة مما يترتب عليه اضطرابات في المعاملات.

أن تكون النقود قابلة للدوام أي أن لا تكون معرضة للتلف، فإذا كانت قيمة السلع يعبر عنها من خلال الأسعار بالنقود، فإن قيمة النقود تتوقف على مبادلتها بالسلع، وتظهر التجارب تقلبات في قيمة النقود لا بل في حالة التضخم وارتفاع الأسعار تنخفض القوة الشرائية للنقود.

وهذا ما يؤدي إلى فقدان هذا المقياس لقدرته على القيام بهذه الوظيفة[3].

يضاف إلى ذلك أن استخدام النقود من خلال جهاز الثمن يمكن الاقتصاد من تحقيق كفاءة كبيرة في الإنتاج والاستهلاك عن طريق التخصص وتقسيم العمل، فمن المعروف أن العملية الاقتصادية تكون

[1]-محمود سحنون، المرجع السابق، ص 10.

[2]- محاضرة أستاذ بركان.

[3]-بسام حجار، المرجع السابق، ص 22-23.

أكثر كفاءة كلما استطاع المستهلك أو المنتج أن يعادل المنافع الجدية للسلع (أو البدائل الجدية للإنتاج)، في كل وحدة إنفاقية أو إنتاجية[1].

3-2- الوظائف المشتقة:

لقد امتازت هذه الوظيفة بهذه الصفة كونها مشتقة من الوظائف الأساسية للنقود، ولأن تأثيرها لا يظهر بصورة مباشرة للأفراد ويختلف هذا التأثير باختلاف شكل الحياة الاقتصادية السائدة في المجتمع أو باختلاف مستويات دخول الأفراد وغيرها[2]، وتضم الوظائف المشتقة الوظيفتين الفرعيتين التاليتين:

3-2-1- النقود كمخزن للقيمة (مستودع):

ترتبط هذه الوظيفة بخاصية الدوام والثبات وتعتبر أكثر وظائف النقود أهمية تفي الاقتصاديات الحديثة[3]، باستعمال النقود كوسيلة للتبادل أمكن فصل عملية التقابض المباشر إلى عمليتي بيع وشراء كما أمكن تبعا لذلك تأجيل عملية الشراء باحتفاظ بالنقود ولفترة معينة إذ يستطيع المرء أن يبيع منتجاته الاقتصادية الآن ثم يحتفظ بالنقود لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل، وهنا قامت النقود كقوة شرائية عامة وعلى المستوى الفردي بدور هام في اختزان القيم، وبهذه الصفة بالمقارنة بالتخزين السلعي تعد النقود أكثر الوسائل تخزينا للقيم سهولة وأقلها تكلفة وأفضلها ملائمة وذلك للأسباب التالية[4]:

- النقود لا تكلف شيئا في صورة نفقات التخزين.
- لا تتعرض للتلف المادي يذكر من جراء تخزينها، كما أنها كأصل مالي كامل السيولة.
- تعطي لحائزها الحرية في الإنفاق على ما يريد عندما يستخدمها في المستقبل.

ولاستخدام النقود وحدها لأداء هذه الوظيفة، فبالإمكان استخدام أدوات أخرى أيضا مثل: الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار، والودائع الآجلة وودائع التوفير، هذه العناصر التي تحتفظ بقيمتها عبر الزمن، واستخدام هذه الأدوات كمستودع للقيمة يمتاز عن النقود من ناحيتين:

- إن هذه الأدوات تدر على صاحبها دخلا على شاكلة فائدة أو ربح.

---

[1]- محمود يونس عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص ص 26-27.

[2]- أكرم حداد، مشهور مذلول، ص 25.

[3]- أسامة كامل عبد الغاني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية، البحرين،2006، ص 24.

[4]- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سيارة، المرجع السابق، ص ص 28-29.

– قد يرتفع سعر هذه الأدوات بالنسبة للنقود إذا ارتفعت الأسعار، وبذلك يحقق صاحبها ربحا[1].

3-2-2- النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة:

وتتمثل هذه الوظيفة في تسهيل تنفيذ العقود الآجلة (المستقبلية) وفي تسيير عمليات الاقتصراض، حيث يستطيع الأفراد والحكومات تمويل مشروعاتهم من خلال الاقتراض أو إصدار السندات، وأن يتم السداد في آجال لاحقة وهذا يعني أن النقود باعتبارها أداة للمدفوعات الآجلة، إنما تسهيل عمليات التبادل التي تتم في المستقبل (من اقراض واقتراض)، مثلما تسهل عمليات التبادل الآني (في وقت الحاضر)[2].

حيث برزت أهمية هذه الوظيفة مع اتجاه الاقتصادات الحديثة إلى تعميق التخصص وتقسيم العمل، وهي ظاهرة تزداد وضوحا وعمقا مع تعاقب الثورات العلمية والتكنولوجية والصناعية التي يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عصر العولمة الاقتصادية التي أدخلت هذا العالم إلى ما يسمى بالثورة الثالثة[3].

ولا ننسى أن نشير إلى أن الشرط الضروري والمنطقي لنجاح النقود في القيام بوظيفتها كأداة للمدفوعات المؤجلة، إنما يتلخص في ضرورة احتفاظ النقود بقيمتها النسبية لفترة طويلة، وهذا يتصرف بدوره إلى ضرورة الثبات النسبي لكل من العرض والطلب حتى يظل المستوى العام للأسعار مستقرا على الأقل خلال فترة سداد القروض، فإذا كانت قيمة النقود عرضة للتقلبات الحادة والمتلاحقة، فإن ذلك يؤثر سلبا على عمليات الائتمان[4]، وهذه الوظائف هي:

– الوسيلة التي بها السوق الرأسمالي عملها.
– حلقة الوصل ما بين اقتصاد بلد وآخر.
– إعادة توزيع الدخول.
– النقود كأداة للهيمنة الاقتصادية.
– النقود كأساس للإئتمان.
– النقود كمعيار للسيولة ولتوحيد الثروة.

---

[1]– طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سيارة، المرجع السابق، ص 25.
[2]– حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف ، ط 01،/ دار السميرة للنشر، 2010، ص 25.
[3]– عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 58.
[4]– أكرم حداد مشهور مذلول، المرجع السابق، ص ص28-31.

المبحث الثاني: أشكال النقود.

ظهرت النقود خلال عمليات التبادل الذي ارتبط بظهور الإنتاج السلعي، ولقد استخدم الإنسان النقود منذ القدم، والذي لم يبق على حال واحدة بل تطورت مع تطور النشاط الاقتصادي عبر التاريخ، من النقود السلعية في العصور القديمة إلى أشكال النقود المعروفة في هذا العصر والجدير بالذكر إن الانتقال من شكل إلى شكل آخر من النقود ارتبط بما يلي[1]:

- مستوى النشاط الاقتصادي ونمو حجم المعاملات، مما دفع بالمجتمعات إلى البحث في تطوير أشكال من النقود يمكن أن ينمو المعروض منها بصورة متناسقة مع النمو في النشاط الاقتصادي، وهذا ما تطلب من النقود أن تتمتع بالمرونة الكاملة.
- عجز النقود المستعملة على أداء وظائفها الأساسية.
- وبشكل عام يمكن تلخيص أهم أشكال النقود الرئيسية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01-02: يوضح أشكال النقود.

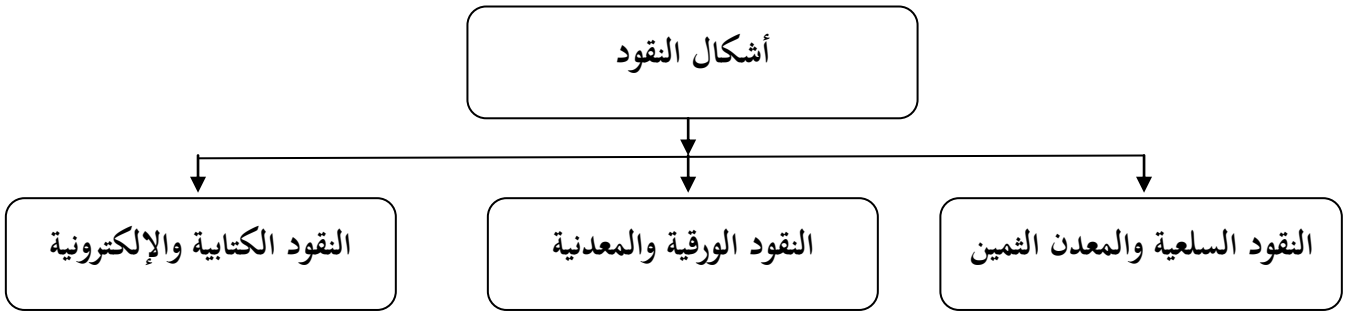

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الأول: النقود السلعية والمعدن الثمين.

ظهر أول شكل من أشكال النقود في شكل سلع مقبولة تعرف الإنسان على استخدامها كوسيط في عملية التبادل ولقد استخدم الإنسان أنواعا لا حصر لها من سلع كوسيط للقيمة ومقياس لها، فاستخدم الإغريق الماشية كالنقود، استخدم الهنود الحمر البتغ، والمصريون القمح كسلعة نقدية[2].

[1]- بسام الحجار، المرجع السابق، ص 29.

[2]- السيد محمد أحمد السريني، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية، مصر، 2010، ص 15.

وكان معيار اختيار السلعة التي ستؤدي وظائف النقود أن تتمتع بصفة القبول العام من المتعاملين نظرا لرغبة الأغلبية منهم في حيازتها، وتمتاز النقود السلعية بأنه له قيمة ذاتية، وهي تستمدها من صفاتها الذاتية أو من الرغبة من حيازتها كسلعة، وليس فقط من مجرد إمكانية مقايضتها بسلع أخرى[1].

الفرع الأول: النقود السلعية.

وهي تلك النقود التي تكون قيمتها لأغراض غير نقدية تعادل قيمتها كنقود مثل: الماشية، الأرز، والقمح، أما الأنواع الأساسية للنقود السلعية في النظم النقدية الحديثة فهي تلك المسكوكات المصنوعة من المعادن إذ كانت الدولة تتبع احدى القواعد النقدية (الذهب، الفضة، المعدنين)، ولا يشترط أن تصدر بواسطة الحكومة فبعض الدول توكل مهمة إصدارها إلى منشآت خاصة مع مراعاة بعض الشروط الخاصة من حيث درجة النقاء والوزن وفي احيان كثيرة تتولى الحكومة ممثلة بالبنك المركزي إصدار هذا النوع من النقود وتحتكر هذا الإصدار وتقوم الدولة عند إصدار هذا النوع من النقود بالخطوات التالية:

– يحدد مقدار قيمة الذهب الموجود في وحدة العملة ويمكن أن يتم ذلك باحدى الطريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة:

الأولى: تحدد المقدار الذي تحويه وحدة العملة.

الثانية: التحديد النقدي لكل وحدة من الذهب.

– تكون السلطات النقدية في الدولة مستعدة لشراء أي كمية من المعدن وعند سعر محدد، كما تم تحديده في الوحدة النقدية وذلك لمنع انخفاض سعر الذهب في السوق وبالتالي فلن يقوم أي فرد ببيع الذهب عند سعر أقل الاستخدامات غير النقدية طالما أن السلطات النقدية مستعدة لشرائه بالسعر المحدد في الوحدة النقدية.

– السماح بتحويل العملة النقدية إلى ذهب وذلك لاستخدامات الذهب في أغراض غير نقدية وأثر ذلك يكمن في صنع سعر الذهب في السوق من أن ينخفض عند سعر سك الذهب (أي سعره كعملة)[2].

كما أنها تعتبر وسيلة لها قيمة ذاتية، هي القيمة الاستعمالية للسلعة التي تتكون منها والتي تحتفظ بها سواء استعملت كنقود أم لم تستعمل تمييزا لها عن القيمة التي حصلت عليها نتيجة قبولها العام كوسيلة

[1]– بسام الحجار، المرجع السابق، ص 17.

[2]–رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، المرجع السابق، ص

لمبادلة السلع والخدمات رغم العديد من السلع قد استعملت كنقود في فترات مختلفة إلا أن السلع التي سادت في نهاية الأمر كنقد هي التي اتصفت بالخصائص التالية:

1–الديومة: صفة سماح المستهلك بالاحتفاظ بالسلعة على مدى فترات زمنية طويلة دون تلفها.

2– قابلة للتجزئة: هي صفة مهمة يجب توفرها في أي سلعة كوحدة قياس قيم السلع الأخرى لأجل أن تتوافق وحداتها مع السلع الأخرى.

3– إمكانية جملها ونقلها: وهي صفة مهمة أيضا من أجل توافرها في الأسواق وفي الزمن المناسب.

4– تميزها بالندرة: أي تميز السلعة بالندرة النسبية، ارتفاع قيمتها التبادلية مقارنة بالسلع الأخرى[1].

وهي النقود التي يتم تحديدها أو تحديد وحداتها بالسلع المعروفة مثل: الجمال والأغنام والحبوب من القمح وغيره، وكانت تلك النقود السلعية تستخدم قديما لمحدودية السلع وكانت تستخدم كوحدات نقدية أو النقود الفضية والذهبية فقد كانت نقودا سلعية، لأن الذهب والفضة كانت سلعا، وقد كانت تحدد قيمتهما بما يحتويه المعدن من قيمة متعارف عليها[2].

الفرع الثاني:أ– قاعدة الذهب.

قامت قاعدة الذهب على أساس قبول البنوك المركزية والحكومات المختلفة لاستبدال عملائها بذهب وعلى أساس تحديد قيمة كل عملة مقابل كمية محددة من الذهب، أصبح سعر صرف العملات بعضها مقابل بعض بتحديد بناءا على علاقة كل عملة بالذهب، وعليه أصبح الذهب هو العامل المشترك بينهما، لقد نظر العالم إلى تكريس العلاقة بين النقد الذي يصدره كل بلد والذهب على أنه وسيلة لتجسيد مصدر من مصادر الاستقرار في قيم المبادلات التجارية التي قد تنتج نظير تغيرات في أسعار العملات بعضها مقابل بعض.

ب–خصائص قاعدة الذهب:

1–وجوب تحديد قيمة العملة المحلية بمقدار محدد من الذهب.

2– ضرورة مواكبة عرض النقود المحلي لكمية الذهب المتوفرة بالبلاد وهذه القاعدة مهمة للحفاظ على علاقة ثابتة بين العملة المحلية وما تساويه من الذهب.

[1]– حسين محمد سمحان سهيل، أحمد سمحان، المرجع السابق، ص 17.

[2]– محمد آدم، النقود، مجلة النبأ، ع 52، شهر رمضان، 1421 كانون الأول 2000.

3- استعداد الحكومة لاستبدال العملة المحلية بما يساويها من ذهب دون حدود وقيود تفرض على كميات التبادل التي تنطوي عليها هذه العملة.

المطلب الثاني: النقود الورقية والمعدنية.

الفرع الأول: النقود الورقية.

لقد جاءت النقود الورقية وليدة الحاجة إلى أداة نقدية أكثر مرونة ويسر في التداول، وكانت الصين أول دولة عرفت أوراق النقد، قبل أن يعرفها أي بلد آخر في العالم في أوائل القرن التاسع الميلادي، ومع ذلك فإنه لم يظهر للنقود الورقية الحكومية أي أثر في التداول في العصر الحديث حتى عرف الناس "البنكنوت" في القرن 16 وتمتعت أوراقه بالقبول العام في التداول وبالوفاء بالالتزامات خلال القرن الذي تلاه، سواء كان ذلك سدا لحاجات التعامل بين الناس أم وسيلة للاقتراض من الأفراد جبرا عنهم، دون احتساب فائدة على تلك القروض[1].

حيث ظهرت النقود الورقية على أيدي الصاغة والذين كانوا يحتفظون بمعادنهم النفيسة في خزائن حديدية مدينة ومأمونة وانطلاقا من الثقة بين الأفراد وهؤلاء الصاغة بدأ الأفراد بإيداع ما لديهم من معادن نفيسة لدى الصاغة والتي يمكن استرجاعها عند الحاجة ويحصل المودع بموجب ذلك على صك أو مذكرة وهو إيصال يثبت حقه فيما أودعه من معادن ويتعهد الخازن بتسليمه إياه أو جزء منه عند الطلب، وهنا بدأ يتحول خزنة المعادن إلى صيارفة، وظهر بالتالي شكل من أشكال البنوك لقد أخذ المودعون يتداولون صكوك الصيارفة في معاملتهم وذلك لثقة الأفراد بأن الصيارفة لديهم القدرة والاستعداد الدائم لدفع ما تمثله من معادن عند الطلب، ثم بدأ يظهر شكل من أشكال أوراق البنكنوت وقد شاع بمرور الوقت استخدامها كبديل عن النقود المعدنية[2].

تعتبر النقود الورقة الشكل الحديث للنقود الذي تتطلبه مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي ولقد بدأ استعمال هذا من النقود السلعية والتي كانت على شكل سندات تثبت إيداع العملات الذهبية

[1]- حسين بن هاني، المرجع السابق، ص ص 32-33.

[2]- طاهر فاصل البيائي، ميرال روحي سيمارة، المرجع السابق، ص 36.

والفضية، وتختلف النقود الورقية عن النقود السلعية في أنها ليست ذات قيمة ذاتية (مثل المعدن النفيس)، بل إن قيمتها تتحدد حسب قوة الإبراء التي يحددها لها قانون الدولة التي تصدرها[1].

الفرع الثاني: النقود المعدنية.

استخدمت معادن كثيرة كنقود مثل: الحديد والنيكل والرصاص والنحاس والبرونز لقابليتها للتجزئة وتجانسها، غير أن تدهور قيمتها على أثر زيادة المعروض منها نتيجة اكتشاف العديد من مناجمها جعلها تفقد أهم خاصية تميز النقود وهي استقرار قيمتها [2]، لذلك شاع استخدام المعادن النفيسة (الذهب- الفضة)، كنقود معدنية رئيسية باعتبارها لفضل النقود ومن أهم مزايا هذه النقود[3]:

- إن الذهب والفضة من الصفات الذاتية كونهما مقبولان لدى جميع الناس نظرا لما يتمتعان به من زينة ورونق وسهولة التعرف عليهما.

ثبات قيمة المعدنين نسبيا بالقياس إلى غيرهما مع السلع.

- لما كان المعدنان نادران نسبيا فإن قيمتها مرتفعة، حيث يتم تبادل غرام صغير منهما بكمية كبيرة من السلع الأخرى.

وهي النقود التي يتم اختيارها من معدن أو معادن معينة وخاصة (الذهب والفضة)، لتقوم بوظائفها كوسيط للتبادل ومقياس للقيم التي تحمل بين طياتها قيمتها كسلعة تتمتع بصفة القبول العام وإعادة ما تكون قيمتها الإسمية أكبر من قيمتها السوقية[4].

الفرق بين النقود الورقية والنقود المعدنية:

النقود الورقية أفضل من النقود المعدنية في سد حاجات المتعاملين نظرا لما تتسم به من الخصائص والتي أهمها ما يلي:

- النقود الورقية أخف وزنا من النقود المعدنية، كما أنها أسهل في النقل من مكان لآخر، وأقل تعرضا من مخاطر الطريق.

---

[1]- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي والبنكي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 26.

[2]- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 35.

[3]- حسين بني هاني، المرجع السابق، ص ص 23-24.

[4]- عاهد سنجف، أساسيات العمليات المصرفية، 2010، ص 23.

– النقود الورقية أقل تكلفة في الإصدار من النقود المعدنية بالنسبة للدولة، هذا بالإضافة إلىأن نفقات الاحتفاظ بالنقود الورقية أقل بكثير من نفقات الاحتفاظ بالنقود المعدنية، كما أن تكاليف طبع الأوراق النقدية أقل بكثير من تكاليف سك النقود.

– النقود الورقية أكثر مرونة في الإصدار من النقود المعدنية[1].

المطلب الثالث: النقود الكتابية والإلكترونية.

الفرع الأول: النقود الكتابية (نقود الودائع).

النقود المصرفية شأنها شأن النقود الورقية تمثل دينا لصالح مالكها أو حاملها في ذمة البنوك التجارية التي تلتزم بها، وتتمثل نقود الودائع في التزام مصرفي من قبل البنوك التجارية ينشأ من إيداع حقيقي لكمية النقود القانونية، أو نتيجة قيام البنك بفتح حساب لعملائه على سبيل الإقراض، يدفع نقود قانونية للمودع او لأمره، وتنتقل ملكية الوديعة من شخص لآخر بواسطة الشيكات[2].

وتعد النقود الكتابية اليوم أحدث أشكال النقود، لأنها وسيلة مهمة للدفع وتشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة والعرض النقدي في الدول المتقدمة ذات الأنظمة المصرفية الحديثة[3]، فهذا النوع الحالي من النقود يمثل أعلى درجات التطور النقدي بسبب استخدام وحدة مجردة من المديونية للقيام بوظائف النقود[4]، وسمي بالنقود الكتابية لكونها نقود مصرفية تسجل وقوع قيود لدى المؤسسات المصرفية وتتكون من ودائع الحسابات أو ودائع تحت اللب لدى المصارف وتنتقل ملكية هذه الودائع إلى شخص آخر بواسطة شيكات[5].

الفرع الثاني: النقود الإلكترونية.

تعتبر النقود الإلكترونية أحدث تطور وصلت إليه وسائل الدفع ويقصد بها الوسائل الإلكترونية (الحاسوب) لتحويل أية مبالغ من جهة إلى أخرى كدفع رواتب الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة

[1]– حسين بني هاني، المرجع السابق، ص 27.

[2]– بسام الحجار، المرجع اسلابق، ص 35.

[3]– أسامة كامل عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية، البحرين،2006، ص 38.

[4]– طاهر فاضل البياني، ميرال روحي سيمارة، المرجع السابق، ص ص 37-38.

[5]– صبحي تادرس قريصة، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، ص28.

مشتريات سلعية أو خدماتية، ويتم ذلك من خلال نظام إلكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الإلكتروني[1].

حيث أن النقود الإلكترونية لا تتطلب وجود زمن معين أو خضوعها لحدود معينة لليقام باستخدامها، حيث يتم التعامل بها في أي وقت ومكان لاعتمادها على الشيكات الإلكترونية أو الإنترنت.

-سرعة إتمام المعاملات من خلالها إذ يتم إتمام المعاملات المالية فور إصدار الأمر.

- انخفاض تكلفة تداولها مقارنة باستخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

وتتمثل في صورتين:

- البطاقات مسبقة الدفع المعدة لاستخدام في أغراض متعددة.

- آليات الدفع المخزنة القيمة أو مسبقة الدفع التي يمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحاسب الآلي ويطلق ويطلق عليها النقود الرقمية[2].

النقود الكتابية:

الأوراق التجارية:

تعتبر الأوراق التجارية وسيلة دفع يسدد بها المدين ديونه فهي بالنسبة للذي يحررها أوراق دفع أما بالنسبة للدائن فهي أوراق قبض[3]، وهناك ثلاث أنواع للأوراق التجارية[4].

1-الشيك (LeChèque):

عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه وقد يكون المستفيد شخصيا معروفا أو مكتوب اسمه في الشيك [5]، ويتم تداوله من يد إلى يد، إذا كان الشيك محررا باسم

[1]- محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار ثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص 23.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، لبنان،2005، ص 28.

[3]- شبايكي سعدان، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، قصنطينة، الجزائر،1993، ص 195.

[4]- منصور بن عوف عبد الكريم، مدخل إلى الرياضيات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص 25.

[5]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2001، ص 37.

معين[1]، لا يقتصر المجال التجاري في التعامل بنوع واحد في الشيك، بل يعرف هذا المجال أنواعا أخرى من الشيكات الشيك المعتمد، الشيك المؤشر، الشيك المسافر، وسوف نتطرق إلى عرض هذه الأنواع[2]:

1-1- الشيك المسطر أو المخطط (ChèqueBarré):

يقصد بتسطير الشيك وضع خطين متوازيين بينهما فراغ على وجه الشيك في وسطيه ومن الأعلى إلى الأ22فل حتى يعلم المسحوب عليه بمجرد الإطلاع عليه، والهدف من التسطير هو تأمين الشيك من خطر السرقة، والضياع أو التزوير وكذا التحقق من دفع قيمته إلى مالكه الحقيقي.

1-2- الشيك المعتمد أو المؤكد (ChèqueCertifié):

هذا النوع من الشيك يعطي أمانا أكبر لحامليه أو بالأحرى يمثل ضمانا أكبر لرصيد العميل، ولكي يتم تأكيد الشيك الساحب يتقدم إلى بنكه وهذا الأخير يصنع ختم يبين بأن رصيد الموجود يبقى مجمدا خلال فترة معينة من الزمن[3].

1-3- الشيك المفيد بحساب:

يوجد في بعض التشريعات الأجنبية نوع من الشيكات لا يمكن أداء قيمتها إلا لإجراء المقاصة[4].

1-4- الشيك المؤشر (LechèqueVisé):

هو شيك مؤشر من قبل البنك المسحوب عليه، حيث يفيد هذا التأثير إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير[5].

---

[1]- مروان خطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 54.

[2]- نادية فوضيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2002، ص 117.

[3]- عبد الحق بوعتروس، مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات جامعة قسنطينة، الجزائر،2003، ص ص 81-82.

[4]- نادية فوضيل، مرجع سابق، ص ص 119-120.

[5]- عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 81.

1-5- الشيك السياحي أو المسافر:

إن مصدر استعمال هذا النوع من الشيكات، البلاد الإنجلوسكسونية إلا أن استعمالها قد شاع في جل بلدان العالم[1]، والهدف منه هو تخفيض مخاطر السرقة أو ضياع النقود التي يحملها المسافر وذلك بأن يستعمل المسافر الشيكات السياحية بدلا من النقود فيسلم المسافر نقوده إلفى البنك ويسلمه البنك مجموعة أو أكثر من الشيكات من فئات معينة وتشمل كل مجموعة فئة واحدة من الشيكات ويقوم ممثل البنك بتوقيع كل منهما بما يفيد اعتماد البنك ثم يوقع العميل على صور الشيك بصفة المحرر أي الساحب، وذلك باعتباره أنه قدم رصيد البنك مرة ثانية على صدر الشيك في أعلاه كي يستعمل هذا التوقيع عند تقديم الشيك في الدفع وإن أراد العميل صرف مبلغ الشيك يتقدم إلى البنك ويوقع على ظهر الشيك بما يفيد استلام المبلغ، وعندئذ يقوم البنك الذي يدفع قيمة الشيك بمقارنة التوقيع الوارد على صدر الشيك في التوقيع الذي أجراه العميل على ظهر الشيك[2].

2-السفتجة أو الكمبيالة (Lalettredechange):

وهي ورقة تجارية تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد[3]، محرر بمقتضى بأمر الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ معين للمستفيد[4].

انطلاقا من هذا التعريف يتبين لنا أن السفتجة تسمح بإثبات ذمتين في نفس الوقت ومن هذه النقطة بالذات يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع[5].

3- السند لأمر:

يختلف السند لأمر على الكمبيالة في أنه لا يتضمن سوى طرفين هما المحرر والمستفيد ويصور العلاقة القانونية بين هذين الطرفين يكون بمقتضاها الأول محررا مدينا والثاني المستفيد فيحرر لأمره سندا يتعهد فيه

---

[1]- راشد راشد، الأوراق التجارية (الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 138.

[2]- مريم سالم عبد الله، الشيك بدون رصيد، تاريخ الإطلاع 08 أفريل 2022، على الساعة 00: 13، على الموقع الإلكتروني: www.kow.gov.mtss.com .

[3]- الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 33.

[4]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1992، ص 17.

[5]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 34.

بدفع قيمة الدين في تاريخ معين لاحق هو تاريخ الاستحقاق للدائن أو لمن يحال لأمره السند[1]، لذلك نقول أن السند لأمر هو ورقة تجارية تحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير وتلعب هذا الدور قبل حلول تاريخ الاستحقاق[2].

[1]- محمود الكيلاني، الموشوعة التجارية عمليات بين البنوك، مج 04، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 167.

[2]- الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 35.

المبحث الثالث: أنواع النقود.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أنواع النقود القاعدة النقدية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني إلى النقود الائتمانية والمطلب الثالث إلى الكتلة النقدية.

المطلب الأول: القاعدة النقدية.

الفرع الأول: تعريف القاعدة النقدية .

تعرف القاعدة النقدية أو النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد والمبادئ والإجراءات التي تحكم خلق النقود في المجتمع[1].

ويمكن تعريفها بالشكل المبسط بالقول: "مجموعة القواعد التي تتضمن وتعين وحدة التحاسب النقدية، وتلك التي تضبط إصدار وسحب النقد الأساسي أو النهائي من التداول"[2].

كما يطلق عليها أيضا بالنقود القانونية والتي هي عبارة عن النقود المعدنية والورقية التي تصدر عن طريق بنك الجزائر أو البنوك المركزية في مختلف دول العالم[3].

ولقد ترافق ظهور هذا النوع من النقود بظهور الدول والحكومات، حيث يتطلب هذا النوع من النقود وجود سلطة مركزية تستطيع بحكم القانون أن تصدر عملة لها قوة إجراء قانوني، أي أنها مقبولة قانونا في تسوية مختلف العمليات التبادلية وتنقسم النقود القانونية إلى نقود ورقية ونقود معدنية مساعدة.

نستخلص من التعاريف السابقة أن النظام النقدي في أي مجتمع لا بد أن يقوم على قاعدة معينة تسمى بالقاعدة النقدية والتي يقصد بها العوامل الحاكمة لكمية عرض النقود في أي مجتمع.

---

[1]- فوزي عطوي، الاقتصاد السياسي النقود والنظم النقدية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان،1989، ص 185.

[2]- صبحي تدريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 32.

[3]- باطي غنية، وسائل الدفع الإلكترونية، ط 01، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 13.

الفرع الثاني مكونات القاعدة النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود الورقة والنقود المعدنية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي مباشرة والتي ليس لدها قيمة ذاتية ، بل إن قيمتها تتحدد بطريقة قانونية من قبل الدولة التي تصدرها. وتتكون النقود المعدنية من المعادن الثمينة خاصة الذهب او الفضة لما لديهما صفات ذاتية من أهمها انهما يحظيان بقبول كبير لدى الناس ويتميزان بالندرة النسبية وكذا بالنظر الى ثبات قيمتهما بالقياس إلى غيرهما مع السلع. أما الأنواع أخرى من المعادن على غرار الحديد والنيكل والرصاص والنحاس والبرونز فهما أيضا يستخدمان بكثرة لكن ليس لديهم قيمة ذاتية بل قيمة قانونية ،اما بالنسبة للنقود الورقية فهي الأكثر أهمية من حيث القيمة القانونية مقارنة بالنقود المعدنية بالنظر الى خفت الوزن وسهولة حملها والاحتفاظ بها .

المطلب الثاني: النقود الإئتمانية.

تنشأ النقود الائتمانية بمناسة إيداع الأشخاص للمبالغ في البنوك التجارية قابل للسحب عند الطلب، بحيث يمكن لهم تسديد مدفوعاتهم دون الحاجة إلى سيولة، وذلك بتحريك أرصدتهم الموجود بحساباتهم البنكية،بواسطة ادوات الدفع الائتماني كالشيك، فطرفي المعاملة لا يحتاجون إلى السيولة لأنهما متأكدين أنه في أي لحظة يمكن تسيل الشيك، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم السيولة بالبنوك التجارية ، عندها تقوم البنوك بإقراض الجزء الأكبر من تلك المبالغ المودعة إلى أعوان اقتصاديين يجرون بها معاملاتهم ، وبتالي يمكن لقيمة معينة من النقود أن توفر قيمتين للدفع الأولى المتمثلة في النقود الائتمانية التي ينوب عنها في التداول أدوات أخرى كالشيك ، أما الثانية فهو نفس الرصيد النقدي المودع والذي حوله البنك إلى قرض في صورة نقود معدني أو رواقية ، و قد تتعدد القيم النقدية الائتمانية بتعدد مرات إيداع القروض في البنوك التجارية التابعة لنفس النظام المصرفي إلى غاية تساويها مع نسبة الاحتياطي القانوني ، إذا توفرت شروط من أهمها الوعي المصرفي (ايداع الفائض بالبنوك).

هناك عدد من النماذج تبين كيف يتم خلق النقود الائتمانية من قبل البنوك التجارية لعل أبرزها المضاعف النقدي الآلية الأكثر شيوعا المستخدمة لقياس الزيادة في عرض النقود. حيث تحسب أقصى مبلغ الذي يمكن أن تنشئه المصارف التجارية من الناحية القانونية انطلاقا من كمية معينة من الاحتياطيات .يتم حسابه كما يلي

المضاعف النقدي $M=1/R$

حيث Mهي المضاعف النقدي وRنسبة الاحتياطي القانوني

بعد تحديد المضاغف النقدي يتم ضربه في قيمة الوديعة

وعند تطبيق هذه المعادلة على وديعة مقدارها 5000 دينار ، ونسبة احتياطي قانوني 25% فإن ينتج مايلي:

1 -المضاعف النقدي = 4

3 -المعروض النقدي 20000دينار

2- مقدار الائتمان الذي يستطيع البنك التجاري خلقه هو 15000 دينار

وعليه فالمعروض النقدي 20000دينار الموجود في السوق يتكون من:

5000 نقود قانونية (قاعدة نقدية)

15000نقود ائتمانية

نلاحظ أن مقدار ما خلقه البنك التجاري من ائتمان يساوي ثلاثة أضعاف الوديعة الأصلية، أي أن البنك التجاري قد ساهم في مضاعفة حجم الكتلة النقدية الى ثلاثة اضعاف ، تصل نسبة النقود الائتمانية 90 بالمئة من الكتلة النقدية M2 في الدول المتقدمة .

المطلب الثالث: الكتلة النقدية.

تعتبر الكتلة النقدية أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في بلد ما ومؤشرا أساسيا في تحديد سيولة الاقتصاد، فالكتلة النقدية تتكون من الأصول النقدية للقطاع المصرفي وغير المصرفي القابلة للسيولة، والأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة أشباه النقود.

حيث أنها تمثل حجم المعروض النقدي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، والتي تتحدث غالبا من قبل السلطات النقدية، ويمكن توضيح مفهوم الكتلة النقدية وبنيتها على النحو التالي:

1: تعريف الكتلة النقدية.

تعرف بأنها مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة والمصارف، وكذا الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف المخصصة وبإضافة الودائع لأجل والودائع بالنقد الأجنبي، أو

بالمعنى الدقيق هي مجموعة من وسائل الدفع أو (التنظيم) التي يتم عقدها بواسطة وكلاء غير ماليين في بلد معين، وهذه النقود تأخذ شكلين هما النقود الورقية والائتمانية[1].

أي أنها تمثل بصفة عامة كمية النقد المتداولة في اقتصاد معين أي أنها تمثل المعروض النقدي للدولة في زمن معين، وهي بهذا تشمل جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت معين لدى الأفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك، كما تعتبر التزاما أو دينا على عاتق المؤسسات التي تصدره وهذا تجاه حائزيه من الأفراد والمنشآت، وبالمقابل فهو حق لهؤلاء على الدولة يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة[2].

2: مكونات الكتلة النقدية.

2-1المتاحات النقدية:

وتسمى كذلك (الأساس النقدي)، وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات، فهي تتصف بالسيولة التامة، وتشمل ثلاث أنواع:

- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن البنك المركزي.
- النقود المساعدة المتداولة المعدنية التي في أيدي الأفراد ومنشآت الأعمال.
- الودائع تحت الطلب لدى المصارف.
- ودائع الخزينة لدى (مركز الصكوك البريدية)
- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

2-2-المتاحات شبه النقدية:

وتمثل مجموع الأصول التي يختفي فيها الجوهر النقدي وتعرف بأشباه النقود، وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن استعمالها مباشرة، وتضم الودائع التالية:

- الودائع لأجل: حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا بعد انقضاء الآجال المحددة والمتفق عليها بين المودع والمؤسسة المالية، ويقابل ذلك مقابل فائدة يحصل عليها المودع.

---

[1] - محمد العمادي، الكتلة النقدية، الموسوعة العربية مج 06، ص 98، نظر في 2022/04/08 على الموقع https://www.atab.enc.com/index-php.module=pnéncyclopid&func=dicplay-term&id=8700.

[2] - محاضرة الأستاذة ناصري وهيبة، النقود والمصارف الإسلامية.

– **الودائع الإدخارية بإشعار**: ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلابإشعار البنك بمدة زمنية معينة من قبل، وهذا قبل السحب.

– **الودائع على الدفتر** : مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب.

– **الأصول المالية ذات الاستحقاق القريب** : وتشمل السندات الخاصة (سند لأمر– السفتجة– سند الرهن...)، وكذلك سندات الصندوق والسندات العمومية[1].

3– معايير إنشاء المجاميع النقدية:

يتم ترتيب المجاميع النقدية وفقا لعدة معايير نذكر منها:

– معيار السيولة:

حيث كلما كان الأصل سهل التحويل إلى وسيلة دفع وبسرعة دون ضياع رأس المال كلما اعتبر أصلا ماليا.

– معيار مؤسساتي:

حيث يعتبر الأصل الأكثر نقدية، إذا كان مصدره مؤسسات اقتراضية (بنوك)، وهناك ثلاثة معايير ثانوية بجانب المعايير التي أعلاه لبناء المجاميع النقدية.

المعيار الأول: يتعلق بطبيعة وظيفية ويستخدم عند إنشاء وبناء المجمع " M" ويهدف إلى عزل الأصول التي تدخل ضمن هذا المجمع بناءا على وظيفتها المشتركة اي كونها وسيلة دفع[2].

المعيار الثاني : يستند إلى سلوك حائزي الأصل، وبحسب هذا المعيار فإن الأصول التي تتميز بثبات التوظيف لا تعتبر نقدية.

المعيار الثالث: ويستند إلى مدة نضوج الأصل، فكلما طالت المدة كلما اعتبر الأصل غير نقدي[3].

[1]– ناصري وهيبة، المرجع السابق.

[2]– صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 52.

[3]– المرجع نفسه، ص 52.

-المجمع النقدي (M_1):

حسب تعريف صندوق النقد الدولي فإن هذا المجمع يتكون من كمية النقد القانوني المتداولة مضافا إليه الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي والبنوك المتخصصة، وبعبارة أخرى فإن المجمع (M_1)، يتكون من العملة في المتداول لدى الجمهور (MoneyinCiculation)، إضافة إلى الودائع تحت الطلب، أي أن هذا المجمع يتكون من العملة والودائع الجارية[1].

إن تعريف (M_1)، كمجموع وسائل الدفع يتفق وآراء المدرسة النقدية ولكنه لا يتفق وراء المدرسة الكينزية، فالرأي الكينزي هو أن الأصول النقدية والأصول المالية غير النقدية تعتبر بدائل وثيقة فيما بينها ولكنها بدائل ضعيفة للسلع والخدمات، أما بالنسبة للنقديين فإنهم يرون أن لتغير الرصيد النقدي أثر مباشر على النشاط الاقتصادي الحقيقي، وفي نظر هؤلاء فإن أي عرض إضافي للنقد يتحول كليا أو جزئيا إلى شراء السلع والخدمات[2].

-المجمع النقدي (M_2):

وهو المفهوم الأوسع للعرض النقدي ويشمل إضافة إلى ما أشير إليه بالمجمع النقدي السابق (M_1)، الودائع لأجل والتي تشمل الوداع ذات أجل استحقاق محدد والودائع بإشعار أو الودائع المتخصصة لسندات الصندوق، والودائع الدفترية، ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة التالية:

$M_2 = M_1 + TD$ حيث تمثل TD الودائع لأجل[3].

إن الأخذ بعين الاعتبار للودائع لأجل على حساب الكتلة النقدية من وجهة النظر الاقتصادية تعتبر بديلة للسلع والخدمات، وبالتالي فإن المجمع (M_2)، يعتبر أحسن مجمع نقدي يسمح بضبط العلاقة

[1]- نشأت مجيد حسن الونداوي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة 1980-2002.

[2]- محمد العمادي، المرجع السابق.

[3]- سامر مظهر قنطقجي، نموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، مركز فقه المعاملات الإسلامية، نظر في 2022/04/11، على الموقع https://www.kantakji.com.

الإحلالية المباشرة بين النقد والسلع والخدمات، كما يعتبر أوسع مجمع يمكن أن تراقبه وتتحكم فيه السلطات النقدية وتراقب نشاطه بشكل وثيق[1].

المجمع النقدي ($\mathbf{M_3}$):

يشمل هذا المجمع بالإضافة إلى المجمع ($\mathbf{M_2}$) مجموع الودائع في صناديق التوفير والاحتياط وكذلك سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية أو سندات الخزينة العمومية على الوثائق والتي تشبه سندات الصندوق التي تصدرها البنوك التجارية[2].

حيث يذهب البعض إلى أبعد مفهوم ($\mathbf{M_2}$)، الواسع فيدرجون في قياسهم للنقد عناصر مثل ودائع الآجلة الكبيرة[3]، ويتحدد في المكونات التالية:

- عرض النقود على أساس وسائل الدفع ($\mathbf{M_1}$).
- الودائع الإدخارية وبإخطار لدى البنوك التجارية بالعملة المحلية والأجنبية.
- الودائع الإدخارية بصناديق التوفير.
- شهادات الإيداع ذات القيمة المتضاعفة التي تصدرها البنوك التجارية.
- الودائع الجارية بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية[4].

[1]- محمد شريف إلمان، المرجع السابق، ص 61.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية، مصر، 2010، ص ص 79-83.

[3]- محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص 62.

[4]- بسام حجار، المرجع السابق، ص 70.

خلاصة:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن النقود تطورت عبر مراحل عديدة للوصول إلى شكلها الحالي وبداية من نظام المقايضة تبادل السلع والخدمات، ثم إلى نقود منها المعدنية ومنها الورقية وإلى غيرها، حيث أنها لقت قبولا عاما من طرف الأفراد، كما أنها سهلة الحمل والتخزين والاحتفاظ وغير قابلة للتلف، كما تطرقنا أيضا إلى أنواع النقود من خلال القاعدة النقدية والائتمانية وكذا الكتلة النقدية التي تعتبر دينا أو التزاما يقع على عاتق المؤسسات المصدرة لها، وبالمقابل فهي تعتبر حق لحائز بها اتجاه الافراد أو المنشآت على الدولة، بالإضافة إلى مكوناتها مرورا على المجمعات النقدية، وأيضا تطرقنا إلى أشكال النقود مثل: النقود السلعية كالقمح والارز والماشية وغيرها وإلى الورقية والمعدنية وكذا الكتابية والنقود الإلكترونية.

الفصل الثاني

وسائل الدفع الإلكترونية

تمهيد:

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية أحد أهم الخدمات الحديثة التي تقدمها المصارف والتسهيلات للمرافقة لاستخدام هذه الوسائل، والتي من خلالها يستطيع الفرد دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصل عليها وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمان تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات التكنولوجية فقد بدأت بنظام المقايضة ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية مثل: الذهب والفضة وبسبب محدودية هذا النظام، بدأ استخدام النقود الورقية التي تستمد قيمتها من التزام الحكومات باستخدامها لها ثم ظهرت بعد ذلك نتيجة التقدم التكنولوجي وسائل الدفع الإلكترونية التي تمثل الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية وهي الاخرى توجد على أشكال مختلفة تتلائم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية وكذا مع حجم الطلب الخاص بكل أداة، فما هي إذن وسائل الدفع؟ وكيف تطورت؟

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ماهية وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني.

يلعب الدفع الإلكتروني دورا أساسياً في التطور الاقتصادي بالنظر لاستخدامه في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية لتحقق التطور في القطاع المصرفي بصفة خاصة .و في تنمية الاقتصاديات الوطنية و الدولية بصفة عامة وتزداد أهميته عند الاعتماد عليه لتسوية المعاملات و الصفقات بسهولة ،كما يحقق للبنوك عوائد وأرباح و يقلل من المخاطر و تكلفة تغطيتها ، دون اغفال انه يح قق كذلك رضا العملاء وراحتهم، مما ينعكس إيجابيا على جميع الأطراف.

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني

يمكن النظر إلى وسائل الدفع الإلكتروني من ثلاث زوايا أساسية فهي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول فئة التجار وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة أقل، وأخيرا هي ادوات تمكن من نقل الإنفاق في الزمن، حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد بإنفاقها حاليا أو انتظار فرصة أفضل في المستقبل، وانطلاقا من هذا المبدأ فإن وسيلة الدفع إنما تمثل وسيلة قرض، حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا وإعادة استرجاعها في المستقبل[1].

كما تعرف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها: الصورة أو الوسيلة الإلكترونية التي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق بينها وبين وسائل الدفع التقليدية هي أن الدفع الإلكتروني تتم عملياته وتسيره إلكترونية ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية[2].

أيضا تعرف على أنها: تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية إلكترومناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكتروني على أنها: تلك الوسائل التي تسمح بتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل تكاليف ممكنة.

---

[1]–طاهر لطرش، المرجع السابق، ص 31.

[2]– محمود أبو فرة، الخدمات الإلكترونية عبر الانترنت، ط01، دار أسامة للنشر، عمان، 2009، ص 13.

[3]– محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية عمليات بين البنوك، مج 04، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 33.

المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكتروني.

إن من أبرز العوامل التي ساعدت على تراجع وسائل الدفع التقليدية وحلول وسائل الدفع الإلكترونية محلها من أهمها:

1- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

إن الإحساس بالأمان الذي ولدته نظ الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لنظام الدفع التقليدي مشاكل كثيرة منها:

- انعدام الملائمة:

فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التليفون لكلا الطرفين يقيد الحرة المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها.

- إجراء المدفوعات في الوقت غير الحقيقي:

لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقفالتأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

- انعدام الأمن:

فالتوقعات يمكن أن تزور ويمكن أن تسرق أو التجار يمكن أن يرتكبوا الغش والاحتيال.

– تكلفة المدفوعات أعلى:

إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال وبالنسبة للمدفوعات الأصغر تغطي هذه التكاليف المصروفات[1]، ومن الجرائم التي يواجهها المجتمع في وسائل الدفع التقليدية هي إعطاء الشيك ثم إصدار أمر بعدم صرفه وتقع الجريمة إذا سحب أو أعطى الشيك لرصيد كله، أو بعضه قبل تقديم الشيك إلى البنك بحيث لا يترك مقابلا للوفاء أو يصدر الشيك ويكون الرصيد وقت الإصدار كافيا وقابلا للسحب ولكن يصدر الصاحب أمرا إلى المسحوب عليه بعدم الدفع وذلك بصرف النظر عن الأسباب التي دفعت الساحب إلى ذلك[2].

2– استخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال في المجال المصرفي:

لجأت إدارة المصارف تدريجيا إلى تقديم خدمات مصرفية في الآونة الأخيرة من خلال شبكة الأنترنت[3]، التي اضحت عماد الثورة المعلوماتية واقتصاد المعرفة وبظهور تكنولوجيا الشبكة العالمية (world wide.web)، حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات والمواقع على الانترنت[4]، بالنظر لقلة تكلفتها التي ساعدت على استعمال العملاء لهذه الخدمة والتأقلم معها والتدرب عليها، وأصبح العائد من استعمال هذه الخدمة يمثل 13% من مداخيل المصارف ثم تطورت هذه الخدمة بإضافة مصرف كامل يقدم خدماته للعملاء من خلال شبكة الانترنت والتي يطلق عليها المصرف الصوري (virtual Bank)، أو الاعتباري ومع تطور شبكة أجهزة الدفع الإلكتروني والتي يراد بها أجهزة ربط الحاسوب الخاصة بالعميل بأجهزة المصرف الذي يتعامل معه، حيث يوفر له الخدمات والمعاملات المصرفية التي تلائمه كبيرة لدى الشركات والمؤسسات ذات التعاملات المالية الكبيرة مع المصارف، حيث ان سرعة وأقل تكلفة وأكثر كفاءة ومستمرا على مدار 24 ساعة[5].

---

[1]– حماد عبد العال طارق، المرجع السابق، ص ص 145-146.

[2]– محمد محمود المصري، أحكام الشيك مدنيا وجزائيا، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 265-267.

[3]– أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 36.

[4]– أيمن الشربيني، من يحكم الأنترنت، حوار ساخن في إطار العولمة، إسكوا اليوم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، لغربي آسيا، 2003، ص15.

[5]– أحمد سفر، المرجع السابق، ص ص 34-35.

3- التوجه نحو التجارة الإلكترونية:

لقد أثير موضوع التجارة الإلكترونية لأول مرة في منظمة التجارة العالمية باقتراح قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع العام للمنظمة في فيفري 1998[1]، وعليه يجمع المتتبعون للنشاط التجاري أن الاتجاه في من مختلف الوسائل المستخدمة أن المشهد التجاري الحالي يتجه نحو ابتكار برامج وبروتوكولات جديدة واعتماد إجراءات أممنية وتششريعات قانونية من أجل بناء صرح جديد للتجارة يعرف بالتجارة الإلكترونية[2].

فيمكن تعريفها بأنها:

مجموعة المبادلات التجارية التي يتم من خلالها الشراء عبر شبكة الاتصالات عن بعد، وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز التجارية التقليدية ودفع قطاع الأعمال إلى الاعتماد على الابتكارات التكنولوجية لكي يتسع انتشارها في الاقتصاد العالمي[3].

المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني بالنسبة للاقتصاد.

لا بد أن يؤثر ظهور وسائل الدفع على الاقتصاد بشكل عام والتجارة الإلكترونية بشكل خاص خصوصا وأن هذه الوسائل يتم تداولها إلكترونيا، وبالتالي فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تغيرات في الواقع التجاري لاسيما بالنسبة للأمور التالية:

1- عدم خضوع وسائل الدفع الإلكتروني للحدود:

يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم، وفي أي وقت كان (طبعا من اشتراط وجود التجهيزات المناسبة بين الاطراف)، وذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشيكات التي لا تفترق بالحدود الجغرافية.

2- تسهيل توسيق المستجاب عبر الانترنت:

---

[1]- السيد عليوة، التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين، مصر، 2002، ص 18.

[2]- محمود سحنون، التجارة الإلكترونية ودورها في تسويق الخدمات المالية والمصرفية حالة الدول العربية، ع03، مجلة الاقتصاد، مخبر المغرب الكبير للاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم البشير والمجتمع ، جامعة منتوري، قسنطينة،2005، ص 71.

[3]- الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،2003، ص 43.

باعتبار أن تسهيل الدفع من خلال الشبكة المفتوحة بعد عنصرا مكملا لتطور التجارة الإلكترونية، فالدفع بوسائل الدفع الإلكتروني عبر شبكة الانترنت يسهل انطلاقة التجارة الإلكترونية التي أحدثت تحولات هامة في قواعد لعبة المنافسة واستمراري التواجد في السوق العالمية.

وبالمقابل فإن عالم التجارة الإلكترونية يفتح أسواقا جديدة بالكامل لإجراء المدفوعات عبر أنظمة مفتوحة مثل شبكة الانترنت، فوسائل الدفع الإلكترونية ذات البرمجيات مصممة لأن تكون الوسيلة الفضلى بالنسبة لهذه المدفوعات[1].

3- تعزيز التجارة الإلكترونية عن طريق البطاقة الذكية:

البطاقة الذكية تشكل مفتاحا في سبيل إزالة العوائق في مواجهة التجارة الإلكترونية، مسألة الأمان المتعلقة بمعرفة الشخص الآخر الذي يجري التعامل معه هي مسألة أساسية في تقرير التجارة عبر الانترنت، والكثير من الخبراء يعتبرون أن طلب المستهلك على البطاقة الذكية أهم خطوة في سبيل الوصول إلى أداة الدفعات عبر الانترنت وليس عبر القنوات التقليدية، حيث هناك وفرة في وسائل الدفع التي تعمل بشكل جيد في الوقت الحالي[2].

[1]- طاهر محمد حمزة، النقود الإلكترونية كاحدى وسائل الدفع، تنظيمها القانوني والمسائلة الناشئة عن استعمالها، ط01، منشورات أين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص 100.

[2]- المرجع نفسه، ص 100.

4- تسويق المنتجات ذات القيمة الزهيدة:

فالنقود الإلكترونية تعد وسيلة دفع متطورة تلائم المدفوعات الزهيدة، إذ أن مواجهة مثل هذه المعاملات بالأدوات التقليدية للنقود الكتابية ينشأ عنه تكلفة مرتفعة جدا بالمقارنة بقيمة التعامل الأصلي، فضلا عن القضاء على مشكلة وجود وحمل القطع المعدنية الصغيرة (كسور العملة) لهذا لوحظ أن وسائل الدفع الإلكترونية تستخدم في الدول المتقدمة في تسوية نسبة كبيرة من المعاملات التجارية الزهيدة[1].

5- تفادي مخاطر التحصيل النقدي أو الدفع بالشيكات بدون رصيد:

باعتبار أن وسائل الدفع الإلكترونية تمثل أداة مضمونة للتحصيل وبدون أي إجراءات أو بعد استيفاء إجراءات بسيطة تتمثل في الحصول على موافقة جهة الإصدار بالنسبة للتجار[2].

6- تأمين أهمية اقتصادية عامة:

ففي اقتصاد الدول الذي تسوده صفقات نقدية مرتفعة، من شأن استعمال وسائل الدفع الإلكترونية أن يفيد في التوفير في تكاليف طباعة وسك فئات العملة الصغيرة والمعدنية، ومن تقليل نفقات التداول اليدوي، والتخزين والنقل والتأمين على العملات، وهي من شأنه أيضا تطوير فعالية العملية للقطاع المالي كامتداد للأعمال المصرفية في المجتمعات المدنية والقروية على السواء، بالإضافة إلى تسهيل السيطرة التي تفرضها الحكومات على الأعمال الإلكترونية ولكن مع ذلك فإن تلك الفوائد يجب أن تقاس بموازاة الحاجة إلى تأمين بنية تحتية مكلفة تسمح بوجود نظام دفع بالتجزئة لا يعتمد على الدفع النقدي، ويعمم على كافة أنحاء العالم[3].

[1]- عبد الباسط أبو الوفاء، سوق النقود الإلكترونية (الفرص- المخاطر- الآفاق)، ع471- 472، مجلة مصر المعاصرة، 2003، ص 246.

[2]- المرجع نفسه، ص 246.

[3]- طارق محمد حمزة، المرجع السابق، ص 101.

المبحث الثاني: أنواع وخصائص وسائل الدفع الإلكترونية.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أنواع وخصائص وسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية.

نتيجة للتقدم التكنولوجي التي عرفته البنوك تطورت وسائل الدفع الإلكتروني بها ، وتعددت هذه كما وأخذت أشكالا تتلائم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الأنترنت.

1-البطاقات البنكية وأنواعها:

تعددت تعاريف البطاقات البنكية فيما يلي نذكر البعض منها:

تعرف على أنها: بطاقة مغنطيسية تسمح لحاملها باستخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال التي قد تتعرض لمخاطر السرقة والضياع أو التلف، حيث تمكن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك[1].

البطاقة البنكية هي بطاقة بلاستيكية ذات خصائص معينة صادرة عن مؤسسة مصرفية تستخدمها كوسيلة تعامل عوضا عن النقود، ويستطيع حاملها الحصول على النقود أو التمتع بواسطتها بخدمات مالية إضافة إلى إمكانية استفادته من الائتمان الممنوح بموجبها من المصدر لها، وذلك لتلبية حاجاته المختلفة أي قد تعتبر في بعض الحالات بمثابة فتح اعتماد بمبلغ لمصلحة صاحب البطاقة.

تتمثل البطاقات البنكية في بطاقات صغيرة يمكن حملها في الجيب تتحتوي بداخلها على شريحة إلكترونية تخزن فيها مجموعة من البيانات المتعلقة برقم الحساب، الرصيد، الرقم السري... إلخ، يمكن لصاحبها استخدامها لسحب الأوراق النقدية في احدى الصرافات المعتمدة أو استخدامها كوسيلة دفع في المجالات التي تعتمدها من خلال سحب الأموال من رصيد صاحبها، وعلى العموم تنقسم البطاقات البنكية إلى نوعين البطاقات البنكية الائتمانية والبطاقات البنكية الغير الائتمانية[2]:

1-1) البطاقات الغير الائتمانية:

---

[1]- ناشف فاطمة، وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي،2017-2018، ص 32.

[2]- حميد فشيت، بناولة حكيم، واقع وسائل الدفع الإلكترونية بالجزائر، ع03، خميس مليانة، الجزائر، 2011، ص 205.

يطلق على هذا النوع بطاقة الخصم الفوري (المدينة) Débit Card، حيث تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة إلى احتياجاته من حيث السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة، ويتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح من البيانات فقط [1]، ولها عدة أنواع نذكر منها:

– بطاقة الدفع المسبق:

حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون في البطاقة ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا، وقد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة منها قطاع الاتصالات الهاتفية والنقالة[2].

– البطاقة المدينة:

ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة، حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس لا تتم عملية السنوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجراة بواسطة البطاقة.

[1]– فاطمة ناشف، المرجع السابق، ص 32.

[2]– حميد فشيت، مرجع سابق، ص 206.

-بطاقة الشيكات:

يتعهد بمقتضاها البنك المصدر لهذه البطاقة لعميله حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك بشروط معينة وتحتوي هذه البطاقة عادة على اسم العميل، توقيعه، رقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لديه من عدمه، وظهور هذه البطاقة جاء لعدم اكتمال الثقة في أشخاص يتعامل معهم البنك دون أن يعرفهم

1-2 البطاقات الائتمانية:

هي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات.

كما تعرف كذلك بأنها البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها، وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد[1]، وتنقسم البطاقات الائتمانية بدورها إلى:

البطاقة الائتمانية المتجددة:

وظهرت هذه البطاقة إلى حيز الوجود في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهادتين (فيزا visa) و (ماستر كارد MasterCard)، وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ معينة، وفي هذا النوع يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة اللبطاقة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط، ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تحديد القرض الاول لحامل البطاقة لذلك سميت بطاقة الائتمان المتجددة.

وتتميز بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها، وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها، لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخجمات أو فوائد التأخير عن السداد، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة

[1]- سماح سعبور،مصباح مرابطي، وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر واقع وتحديات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، 2015-2016، ص 33.

جيدة لموقف العميل، وتلجأ بعض البنوك بمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة[1]، ومن أمثلة على هذا النوع من البطاقات الائتمانية المتجددة:

1-3 بطاقة الانترنت (InternetCarte):

وهي بطاقة بلاستيكية تلزم بها شركة (Visa Card) و(Master Card)، المصارف بإصدار هذه البطاقات إذ يكون عليها رقم شخصي افتراضي يسلم إلى حامل البطاقة وهي بطاقة الائتمان الخاصة بالتسويق عبر الانترنت أو عبر وسسائل إلكترونية بوجه عام، ويعين فيها حد السحب بشكل منننخفض قياسا على غيرها من البطاقات 2000 دولار أأأمريكي تقريبا من أجل الحد من مخاطر الغش، والاحتيال، وكذلك من أجل زيادة عامل الاطمئنان للحامل عند يتعين رقم بطاقته خلال إجراء عملياته عبر الشبكة لأن السحب من بطاقة الائتمان يكون في العامة مرتفعا، كما يمكن لحامل البطاقة أن يطلب تعديل سقف السحب للبطاقة في العمليات الواحدة أو بشكل دائم إذ كانت عملياته تتطلب ذلك شرط موافقة المصرف[2].

خصائصها:

- بطاقة مدفوعة القيمة مقدمة يتم استخدامها في التسوق عبر شبكة الانترنت.
- التحكم في المشتريات غبر شبكة الانترنت حيث يتم شحن البطاقة بمبلغ محدد مسبقا ويتم التعامل في حدود هذا المبلغ في التسوق عبر الانترنت.
- يقتصر استخدام رقم البطاقة في المعاملات التجارية التي تتم خلال شبكة الانترنت أو الشراء عن طريق البريد أو التليفون.
- إمكانية إعادة شحن البطاقة من خلال أي فروع البنك.

البطاقة الائتمانية غير المتجددة:

تسمى ببطاقات الصرف الشهري لأنه يتوجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل من قبيل عميل البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب أي أن الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز الشهر.

---

[1]- نوال بن عمارة، وسائل الدفع الإلكترونية آفاق وتحديات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

[2]- زهير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، راسلة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2010-2011، ص ص 26-27.

تسمى أيضا ببطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بينها وبين سابقتها أنه لا يمكن أن كون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض (ائتمان) مساوية لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان، ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها، وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه[1].

الشكل رقم 02-01: أنواع البطاقات البنكية.

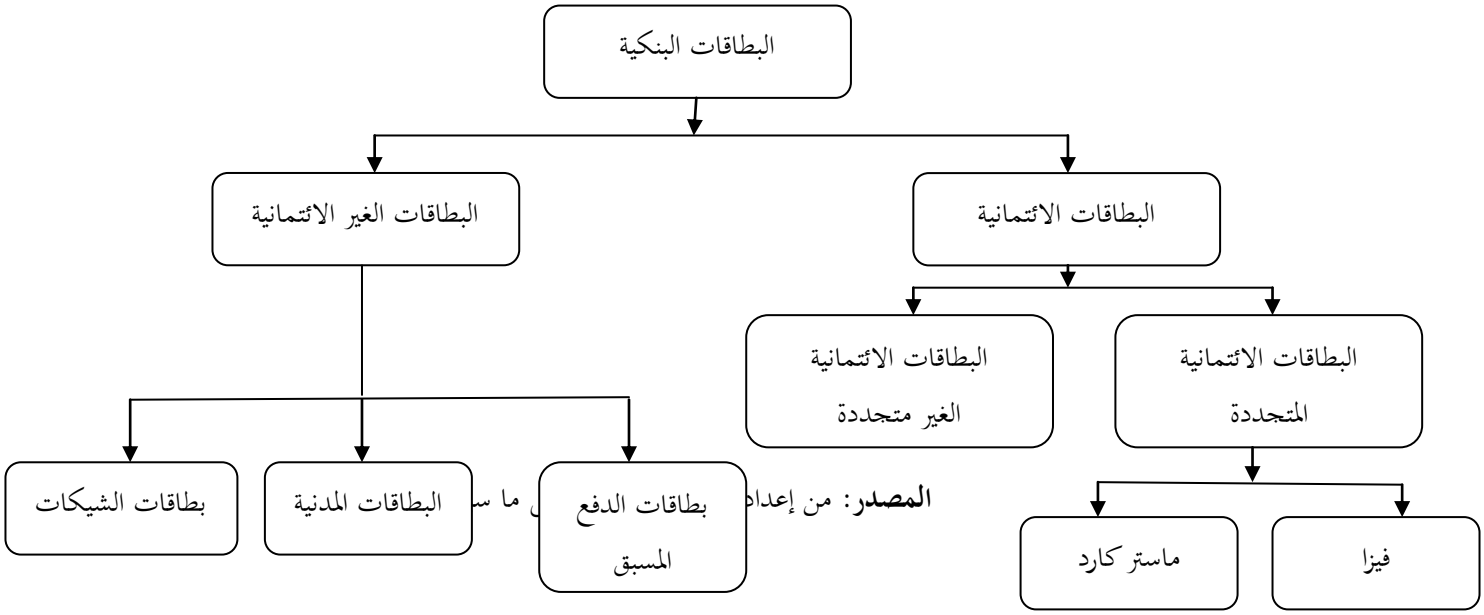

المصدر: من إعداد

[1]- علي محمد أبو العز، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع،2008، ص ص 233-234.

2- الشيكات الإلكترونية:

يعتبر الشيك من وسائل الدفع الأكثر قبولا وانتشارا بعد النقود الورقية والمعدنية على الإطلاق، يمكن المستفيد منه سحب ما يقابله من سيولة نقدية لدى البنك المصدر له، وغالبا ما يكون الشيك بمختلف أنواع عبارة من وثيقة قانونية على شكل ورقة صغيرة تحمل مجموعة من البيانات المتعلقة بالجهة المصدرة له وبيانات متعلقة بصاحب الشيك وبيانات يتم ملأها من قبل المستفيد، هذه الوثيقة تصمم بطريقة تجعل عملية تزويرها شبه مستحيلة ما يعطيها مصداقية أكثر.

وهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله)، ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد صرف الشيك فعلا، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه[1].

والشيك الإلكتروني مثل الشيك التقليدي فهو أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ إلى المستفيد أوحامله، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل إلكترونيما عبر الانترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى المصرف ليتم تحويل المبلغ لفائدته ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل كما يمكن النظر إلى الشيك على أنه مكافئ للشيكات التقليدية فهو عبارة عن وثيقة إلكترونية تحتوي البيانات التالية:

رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم المصرف، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدفع، التظهير الإلكتروني للشيك المستفيد[2].

[1]- بوعافية رشيد، المرجع السابق، ص 81.

[2]- فاروق سيد حسين، التجارة الإلكترونية وتأمينها، هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 27-28.

مزايا وإيجابيات الشيكات الإلكترونية:

ثمة عدة مزايا للشيكات الإلكترونية يمكن أن نوجزها فيما يلي:

-توفير حوالي 50% من رسوم التشغيل بالمقارنة مع بطاقات الائتمان ما يساهم في خفض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات.

- عدم تحميل الشيكات المرتجعة عن طريق الانترنت بالرسوم التي يتم تحميلها على الشيكات المرتجعة الورقية.

- تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.

- تلاقي المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية التي يتم إرسالها بالبريد كالضياع أو التأخير[1].

- تكلفة التشغيل يمكن أن تنخفض إلى 25% سنتا وهو ما يحقق وفر يزيد عن 250 مليون دولار.

-البنوك التي تستخدم سنويا أكثر من 500 مليون شيك ورقي تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 75 سنتا لكل شيك، ويتزايد عدد الشيكات بنسبة 03% سنويا[2].

وتتضمن دورة إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني على الخطوات التالية:

- إشتراك المشتري لدى جهة التخليص (مصرف غالبا)، حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد ويتم تحديد توقيع إلكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

- اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها، حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري بالرصيد ويتم تحديد توقيع إلكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة البيانات جهة التخليص.

- يقوم المشتري باختيار السلعة أو الخدمة أو الخدمة يرغب في شراءها من البائع المشترك لدى شركة التخليص نفسها ويتم تحديد السعر الكلي والإتفاق على أسلوب الدفع.

- يقوم المشترك بتحرير شيك إلكتروني ويقوم بتوقيعه بالتوقيع الإلكتروني المشفر ثم يقوم بإرسال هذا الشيك من البريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع.

---

[1]- احمد سفر، أنظمة الدفع الإلكتروني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 45.

[2]- عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 90.

– يقوم البائع باستلام الشيك الإلكتروني الموقع من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الإلكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى جهة التخلص.

– تقوم جهة التخليص بمراجعة البنك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات، وبناءا على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراء المعاملة المالية (خصم الأرصدة من المشتري وإضافته إلى البائع)[1].

وفي الأخير نقول أن الشيكات الإلكترونية هو محور ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بشكل كل أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد [2]، ولعل الشيك الإلكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الإلكترونية[3].

ومن خلال الشكل يتبين أن التعامل مع الشيك الإلكتروني يتم عن طريق ثلاث طرق متمثلة في كل من: مصدر الشيك وحامل الشيك وكذا البنك، حيث ينتقل الشيك المصدر إلى المستفيد والمتمثل في حامله والذي بدوره يقدمه إلى البنك عبر الانترنت، حيث يتم التحقق من سلامة البنك والتوقيع الإلكتروني وبعدها يتم صرف البنك لصالح عامله وإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى حامله بعد الصرف وتحويل المبلغ.

بالرغم من حداثة وسائل الدفع الإلكتروني توفرها على عدة إيجابيات فلها بالمقابل بعض السلبيات التي صاحبتها حماية الزبون والتاجر أثناء تعاملهم وأدوات نظام الدفع الإلكتروني، حيث نستخلص من هذا المطلب أهم الأدوات اللازمة لحماية نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الإلكترونية، وسنعرض لهم مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني.

المطلب الثاني: خصائص وئاسل الدفع الإلكتروني.

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة خصائص مكن إيجازها فيما يلي:

---

[1]– رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 1999، ص ص 70-71.

[2]–باطي غنية، وسائل الدفع الإلكترونية، المصدر السابق، ص 245.

[3]– مصطفى كمال طه، وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 350.

1-يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:

أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل انحاء العالم.

2-يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية:

وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا.

3- يستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:

حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت وفق المعطيات الإلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد ويتم الدفع بأحد الأسلوبين:

- من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، حيث يكون الثمن مدفوعا مقدما.
- من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض.

4- يتطلب توفر أجهزة:

- يعتمد عليها في تنفيذ هذه العمليات التي تتمعن بعد لتسهيل تعامل الأطراف والثقة فيما بينهم.
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة إذ أصبحت هناك عمليات جديدة لا يمكن لاي بنك من أدائها إلى عملائه إلا إذا كان يملك خدمات إلكترونية معينة لما تتميز تلك العمليات بالسرعة في الأداء والدقة.

يلزم تواجد نظام مصرفي معد لاتمام ذلك أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأفراد وتوفير الثقة فيما بينهم وتتولى البنوك بصفة أساسية عبء القيام بهذه المهمة، بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشيكات:

الفرع الأول: شبكة خاصة.

يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهما.

الفرع الثاني: شبكة عامة.

حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

المطلب الثالث : مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية.

أولا. مزايا وسائل الدفع الإلكتروني:

توجد سلبيات وإيجابيات خاصة إذا كان هذا الشيء حديث النشأة مثل وسائل الدفع الإلكتروني، وفيما يلي توضيح لهذه المزايا:

لوسائل الدفع عدة مزايا سواء لمصدرها أو بالنسبة لحاملها أو بالنسبة للتاجر وفيما يلي نشرح أهم هذه المزايا[1]:

1- بالنسبة لمصدرها:

ثمة مزايا عديدة يحصل عليها مصدر هذه الوسيلة لتحقيق أرباح فقد بلغت أرباح CityBank من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991، 1 بليون دولار، وفضلا عن ذلك فإنه توجد رسوم العضوية ورسم التجديد والرسم المقروض على السحب النقدي.

لذلك فإن الغرامات والفوائد تعتبر من الأرباح التي يحققها مصدر البطالة، بالإضافة على ذلك غرامات التأخير في السداد وفوائد القرض عن طريق السحب النقدي بطاقات الائتمان وبطاقات النقد والترقية أن مصدر البطاقة يحقق ربحا من تشغيل أموال الودائع التجارية الخاصة بحملة البطاقات، ومن المحلات التجارية التي تقبلها، ومن البنوك التجارية التي تصدرها بالتعاون معها.

[1]- عبد الهادي النجار، المرجع السابق، ص 40.

2-بالنسبة لحاملها:

هناك العديد من المزايا التي يستفيد منها حامل البطاقات البنكية لعل أهمها[1]:

أ- قبولها عالميا، فيمكن لحاملها أن يدفع بها مقابل البضائع في أي مكان من العالم وتحويل القيمة إلى العملة الحقيقية إن كان لازما.

ب- يوجد قانون حماية ائتمان المستهلك الذي يحدد مسؤولية حامل البطاقة بمبلغ محدد إذا كانت البطاقات تستخدم عن طريق الغش، وما يعلم حامل البطاقة الجهة المصدرة لها سرقتها أو ضياعه تقوم هي بإبلاغ التجار برفض التعامل بها، وتنتهي مسؤولية حاملها وغالبا ما يتخلى مصدرها عن تحميل حاملها بسداد المبلغ المحدد عندما تستخدم في الشراء ثم يعطيه بطاقة جديدة تحمل رقم جديد.

ج- تتمتع هذه الوسيلة بأمان كبير مقارنة بالنسبة للنقود الورقية وبالسرية التامة بالنسبة للمعاملات والحوارات التي يجريها حامل مع الكمبيوتر، كما تتميز بالقدرة العالمية على تخزين مجموعة كبيرة من المعلومات الخاصة بحاملها[2].

د-سهولة وسير الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية تفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذلك رقم البطاقة.

هـ- حاملي البطاقات البنكية هم الذين يستفيدون من الاقتراض لأجل بين البناء أو الشركة المصدرة، وهي عملية سهلة بالنسبة لحاملها، وفي هذا فهي تمنح ائتمان مجاني كما يمكن لحاملها أن يمنحها لشخص آخر تفيده في حالة السفر أو الطوارئ... إلخ[3].

3-بالنسبة للتاجر:

أ- توفر الحماية ضد الغش خاصة عندما يقبل التاجر بطاقة عن مدفوعات On-line لأن موقع التاجر وموقع المشتري مختلفان فإنه يمكنه توثيق وترخيص الشراء باستخدام معالجة بطاقة الدفع.

---

[1]- طارق عبد العال حمادة، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، ط02، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص 129.

[2]- عبد الهادي البنجار، المرجع السابق، ص 44.

[3]- عبد الهادي النجار، المرجع السابق، ص 44.

ب- ليس هناك أكثر أماننا وأقوى ضماننا لحقوق البائعين من البطاقات البنكية ووسائل الدفع الإلكترونية الأخرى، ذلك أن الشركة المصدرة لها، تضمن وصول حقوق البائعين.

ج- تؤدي إلى زيادة المبيعات على أساس أن حاملها لا ينظر عادة إلى الاتفاق من الاتفاق النقدي.

د- إن التجار قد حققوا ميزة تخلصهم من اختلاسات الصندوق.

هـ- أزاحت عبئا كبيرا للبائعين المتمثل في متابعة ديون الزبائن، حيث أصبح على عاتق البنوك والشركات المصدرة[1].

4- بالنسبة للمجتمع:

أ- البديهي أن نقول أن للبطاقات الدولية "فيزا" وغيرها تمثل استثمار ضخما للشركة التي تصدرها ومن ثم أصبح بإمكان هذه الدول التي تحتضن هذه الشركات مقاسة الأرباح.

ب- إن استخدام البطاقات البنكية أو غيرها من وسائل الدفع الإلكترونية، قد تخفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية.

ج- إن الشركات المصدرة اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية التزويد للنقود.

د- تساعد على إعطاء أو تقديم قروض أكبر، وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية.

هـ- تخفيض احتمال الخطأ، حيث أن الخطأ في البطاقة الذكية لا يتجاوز 100 من مليون عملية مما يفتح قناة تسويقية مصرفية ذات كفاءة تعاملية عالمية، وكذا نقل التفاعل مع العميل وموظفي البنك على الانترنت[2].

5- بالنسبة الى كونها أداة للدفع

بالإضافة الى مزايا بطاقات الدفع الإلكتروني على مختلف الاطراف تتميز بمزايا عديدة اخرى من اهمها :

تكلفتها الزهيدة: تحويل النقود الإلكترونية عبر الانترنت أو الشيكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

[1]- سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، بوكالة بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود،2012-2013، ص 25.

[2]- عبد الهادي النجار، المرجع السباق، ص ص 48-52.

بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملأ الاستثمارات وإجراء استعمالات البنكية عبر الهاتف.

تسريع عملية الدفع: تجري حركة التعاملات المالية يتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة يعني بتسريع هذه العملية على عكس مما لو كانت تتم بالطرق التقليدية.

تشجيع عمليات الدفع الآمنة : تستخدم المصارف التي تتعامل بالنقود الإلكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمن كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكولات للطبقات الأمنية مما يجعل عملية الدفع الإلكترونية أكثر أمانا[1].

ثانيا. عيوب وسائل الدفع الإلكترونية:

بما أن الدفع الإلكتروني مجموعة من المزايا بالنسبة لهم تتمثل في:

1- بالنسبة لمصدرها:

أ-مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليه[2].

ب- عدم وجود رأس مال كافي لمواجهة السحب النقدي والاقتراض على البطاقات الائتمانية الأمر الذي يشكل خطر على تسوية البنوك التجارية.

ج- أكثر ما تعاني خطورتها هي استعمالها بطريقة غير قانونية من قبل آخرين غير أصحابها، تزويرا وتحريف أو غير ذلك، ولهذا فإن المؤسسات تبحث جاهدة وبشكل مستمر عن الوسائل والطرق التي من شأنها أن تظل أن نجد من تزوير استعمالها، حيث يتحمل البنك مصدر للبطاقات نفقات ضياعها.

د- تواجه هذه المؤسسات بعض المشاكل خصوصا فيما يتعلق باستعمال البطاقة من قبل حاملها يتجاوزه بعض بنود الاتفاقية المبرمة معه مثل سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وبالتالي زيادة نسبة الديون المعدومة بسبب زيادة البطاقات الائتمانية، ووجود الاستهلاك لدى مستخدمي هذه البطاقة.

هـ- الملاحظ تقلص أرباح المؤسسات الكبيرة المصدرة للبطاقات مع زيادة إصدار بطاقات الاقتراض الخاصة التي تصدرها بعض المحلات الاجارية بإصدار بطاقات خاصة لها[1].

---

[1]- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنبهي، المرجع السابق، ص ص 14-15.

[2]- المرجع نفسه، ص 52.

فقد أثبت لها أنها تتجلى لها ربحا مضاعفا، الأرباح الأصلية الموضوعية على نفس السلعة والفوائد التي تقرضها على ديون العملاء حاملي بطاقاتها.

2- بالنسبة لحاملها والمجتمع:

أ-حامل البطاقة يلزم سداد ما اشترى منها أو ضاعت أو سرقت منه إلى حد معلوم حسب القوانين المنظمة عليها[2].

ب- البطاقات تشعر حاملها بالغنى الوهمي فهو ينظر إليها على أنها أصل يحمله بدل أن ينظر إليها على أنها أداة مالية تريح حاملها.

ج- استخدام البطاقات الائتمانية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فالتجار يسير بدون الائتمان على المستهلكين نسبية مماثلة أو أكثر منه تلف التي يقوم مصدروا البطاقات بخصمها منهم.

د- التوسع الكبير في إصدار البطاقات الائتمانية تزيد عن عرض النقود وهو ما قد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وخاصة بالنسبة للقروض الاستهلاكية المتمثلة في البطاقات الائتمانية وغيرها من البطاقات، فالبنك سيوجه نسبة أكبر من استثماراته إلى النشاط ذي العائد الأكبر[3].

هـ- ولعل أخطر العيوب الاقتصادية والاجتماعية للبطاقات التي تصدرها بناءا على الثقة في حاملها كالبطاقة الائتمانية، إن قروضها غير مضمونة بأية ضمانات أو رهون وإنما ضمانها الوحيد هو وعد المقترض بالسداد.

فإذا تصرف البنك في أمواله ولم يتحقق هذا السداد في الأجل المحدد كما هو الحال في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية فإن ذلك يمثل مشكلة يصعب تذكرها وتتمثل في زيادة ظاهرة الإفلاس.

3- بالنسبة للتاجر:

أما بالنسبة للتاجر فأهم العيوب هي:

أ- خضوعه لشروط متعددة من جانب البنوك التجارية التي انصاعت بدورها لشروط المصدر[1].

---

[1]-عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، البطاقات البنكية الاقتراضية والسحب المباشر من الرصيد، دار القلم، دمشق،1998، ص 94.

[2]- محمد رشيد، محاضرات في تقنيات بنكية، المدرسة العليا للقاهرة، 2001-2002.

[3]- عبد الهادي النجار، المرجع السابق، ص 52.

ب- إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر أو عدم التزامه بالشروط قد يجعل البنك يلغي التعامل معه، ويوضع اسمه في القائمة السوداء، فهو تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري[2].

ج- إن شركات خدمة السد تفرض على التاجر رسوما على كل صفقة ورسوما شهرية للمعالجة.

4- يتطلب توفر أجهزة:

- يعتمد عليها في تنفيذ هذه العمليات التي تتمعن بعد لتسهيل تعامل الأطراف والثقة فيما بينهم.

- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة إذ أصبحت هناك عمليات جديدة لا يمكن لاي بنك من أدائها إلى عملائه إلا إذا كان يملك خدمات إلكترونية معينة لما تتميز تلك العمليات بالسرعة في الأداء والدقة.

يلزم تواجد نظام مصرفي معد لاتمام ذلك أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأفراد وتوفير الثقة فيما بينهم وتتولى البنوك بصفة أساسية عبء القيام بهذه المهمة، بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض يتم الدفع الإلكتروني.

[1]- عبد الهادي النجار، المرجع السابق، ص ص 46-50.

[2]- طارق عبد العال حمادة، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، ط02، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص 130.

المبحث الثالث: بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

تعتبر بطاقات الدفع الإلكتروني وسيلة لتحويل النقود ونقلها للاستعمالات المصرفية سواء في شكل بطاقات عادية أو بطاقات إلكترونية، ويقوم البنك بإصدار هذه البطاقات لفائدة عملاءه الذين يملكون حسابا أو اعتماد بنكي، وهناك العديد من المصطلحات تطلق على البطاقات منها: بطاقات دفع إلكتروني، النقود الائتمانية، النقود البلاستيكية، بطاقات الوفاء الحديثة... إلخ، ومن هذا المبحث سنتطرق إلى تطور بطاقات الدفع الإلكتروني، وكذا أنواعها البنكية والبريدية.

المطلب الأول: تطور بطاقات الدفع الإلكتروني.

عرفت بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر تطورا ملحوظا بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد في الجزائر، وقد عرفت هذه العملية عدة مراحل:

سنة 1998: بداية فكرة السحب ما بين البنوك.

سنة 2002: الانطلاق الرسمي لمسروع Le système du paiement interbancaire، حيث أعطى دور الإشراف والزياد والتنسيق ما بين البنوك لشركة SATIM (شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك)، والتي تجمع مختلف ممثلي البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع الموزع الآلي.

سنة 2004: اختبار نظام الدفع بالمطابقة المطابق لمواصفات EMV.

سنة 2005: إنشاء جمعية Comité monétique interbancaire.

سنة 2006: البداية الأولى بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص والاحتياط بها.

سنة 2007: تعميم بطاقة CIB (بطاقة الدفع ما بين البنوك) عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.

سنة 2008-2009: أكد وزير المالية عبد الكريم حرشاوي أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي للمتاجر الكبرى في الجزائر والمناطق المكتظة بالسكان، وكذلك تعميم استخدام بطاقات الدفع لدى المواطنين[1].

المطلب الثاني: البطاقات البنكية في الجزائر.

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي لوسائل الدفع، سنتطرق إلى أنواع البطاقات البنكية المستعملة وهي:

1- بطاقة السحب (CRBI):

1-1-تعريفها:

هي بطاقة بلاستيكية تستخدم لسحب النقود وهي تمثل خدمة للزبائن من طرق البنك الذين يكون لهم حساب خاص في البنك ويكون هذا الحساب في حركة دائمة ومستمرة، وتمنح هذه البطاقة للتجار والأشخاص العاديين الذين لهم رصيد دائم في البنكن وتستخدم لسحب ما بين البنوك، حيث يستطيع الزبون السحب من جميع الموزعات الآلية على مستوى جميع البنوك ومدة صلاحيتها عامين.

1-2- مزايا بطاقة السحب CBRI:

- تسهيل عملية السيولة.
- توفير الوقت وتوفير عامل الأمان.

1-3- طريقة السحب:

ويتم استعمال الجهاز الآلي للأوراق النقدية وتمر بالمراحل التالية:

- إدخال البطاقة.
- اختيار اللغة: عربية، فرنسية، انجليزية.

[1]- مصباح مرابطي، سماح شعبور، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجاري، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص 05.

- اختسيار السحب أو كشف إذا اختار السحب يقوم الزبون بتحديد المبلغ المراد سحبه، وإذا اختير كف الحساب يقوم الجهاز بإعطاءه ورقة تتضمن رقم الحساب، رقم البطاقة، وقت العملية، تاريخ العملية، رصيد الحساب.

2- بطاقة الدفع البنكية CIB:

2-1- تعريفها:

يستخدم البنك بالغضافة إلى بطاقة السحب بطاقة دفع وتسمى CIB، وهي عبارة عن بطاقة بنكية في عمليات التبادل، وهي خاصة بجميع البنوك تاخذ نفس مواصفات بطاقة CBRI، إلا أن مدة صلاحية هذه البطاقة عامين ابتداء من تاريخ إنشاءها، حيث يمكن استخدامها ما بين المصارف فهي بطاقة مواصلة بشبكة النقد ما بين المصارف وجهاز الدفع الإلكتروني (TPE)، وغير نوعين من هذه البطاقة هما:

*** البطاقة الكلاسيكية CIB:**

هي بطاقة بنكية تمنح الموظفين العاديين وأصحاب الدخول المتوسطة والمبلغ الأقصى للسحب بهذه البطاقة 1000.000 دج، والمبلغ الأقصى للدفع هو 1500.000 دج.

*** البطاقة الذهبية CIB GOLD:**

هي بطاقة خاصة بأصحاب الدخول المرتفعة مثل التجار والفلاحين والمقاولين، الذين يفوق دخلهم الشهري عن 5000.000 دج.

2-2- مزايا بطاقة CIB:

تحقق هذه البطاقة المزايا التالية:

- سهلة الاستعمال.
- مربحة للوقت.
- تمنح فرصة دفع المستحقات والاحتياجات الخاصة.
- سحب الأموال على مدى الأسبوع وفي كل ساعة.
- توفر حماية جيدة لكونها بطاقة رقمية.

2-3- طريقة استعمال بطاقة CIB:

- تقديم البطاقة عن الصندوق.
- يسجل التاجر قيمة المشتريات.
- إدخال البطاقة ف جهاز الدفع الإلكتروني TPE.

3- بطاقة السحب TAWFIR:

3-1- تعريفها:

هي بطاقة مغناطيسية تستخدم لسحب النقود، وهي تمثل خدمة مقدمة لزبائن البنك، فالبنك يمنح بطاقة بنكية للزبون الذي له دفتر إدخار خاص به في البنك، ويكون هذا الدفتر في حركة دائمة ومستمرة (الأشخاص العاديون والتجار)، ومدة صلاحيتها عامين والحد الأقصى للسحب 5000.000 دج[1].

وقد تم إنشاؤها كبطاقة سحب خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2012 وهو البنك الوحيد الذي يملك هذه البطاقة وأطلق عليها اسم بطاقة توفير.

3-2- مزايا بطاقة السحب TAWFIR:

- سهلة الاستعمال.
- سحب الأموال على مدى الأسبوع.
- مربحة للوقت- تتمتع بحماية جيدة لكونها بطاقة رقمية.

المطلب الثالث: البطاقات البريدية في الجزائر.

أطلقت مؤسسة بريد الجزائر بطاقات الدفع الإلكتروني، حيث كانت في البداية تقوم بوظيفة سحب الأموال فقط، ثم قامت بتطويرها من خلال إصدار بطاقة إلكترونية تقوم بوظيفة السحب ودفع الأموال معا.

1- البطاقة الذهبية:

إن إطلاق مؤسسة بريد الجزائر لبطاقتها الجديدة وهي البطاقة الذهبية كان في ديسمبر 2016 والتي جاءت من أجل الانتقال من سحب الأموال إلى خاصيات أوسع وأنفع للمواطنين وهي بطاقة

[1]- مصباح مرابطي، سماح شعبور، المرجع السابق، ص 07.

مغناطيسية إلكترونية تسمح بالعديد من الخدمات الإضافية على غرار البطاقة التقليدية القديمة يمكن لحاملها إجراء مختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الأموال وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني.

ومن الخدمات التي تقدمها هذه البطاقة:

- الإطلاع على الحساب البريدي الجاري.
- تحويل الأموال من حساب إلى آخر.
- سحب الأموال من ماكينات بريد الجزائر والبنوك.
- دفع الفواتير عبر الانترنت (الكهرباء والغاز، الهاتف...).
- تعبئة الحساب من البنك.

ويمكن لأي شخص له حساب بريدي جاري طلب البطاقة إلكترونيا[1].

تتيح هذه البطاقة التي تعمل بنظام (EMV) لحاملها زيادة على إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الانترنت، تسديد الفواتير الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء والغاز والماء والهاتف الثابت، الانترنت.

وستشمل خدمة الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر مستقبلا على خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق نفطال وشراء تذاكر الطائرات، وسيشرع بريد الجزائر قريبا في عملية تركيب TPE للدفع الإلكتروني عبر مختلف المساحات التجارية في كل الولايات، خاصة تلك المتواجدة في المدن الكبرى، وهي التي ستشهد تركيب 50 ألف جهاز TPE في المرحلة الأولى والتي ستخص الشركات العمومية والخاصة والفضاءات التجارية، فيما سيكون هناك مراحل أخرى لتعميم التقنية أكثر.

كما يمكن لحاملي هذه البطاقة استخراج الأموال عبر الموزع الآلي (GAB) البنكية والشبابيك داخل المكاتب البريدية الجزائرية.

[1]- مصباح مرابطي، سماح شعبور، المرجع السابق، ص 08.

خلاصة :

لقد كان ظزهور وسائل الدفع الإلكترونية في بدايات القرن الماضي، ومحاولة إحلالها محل وسائل الدفع التقليدية والمتمثلة في استعمال النقود الورقية كنتيجة للثورة الصناعية الثانية والمتمثلة في تلك العقول الإلكترونية أي الحواسيب ومع التطور التكنولوجي في شتى الميادين وحلول عصر الإلكترونيات من بين هذه الوسائل الحديثة للدفع بنوعيها سواء بطاقات دفع أو بطاقات سحب، إذ أن هذه البطاقات تمثل الوجه الإلكتروني لوسائل الدفع التقليدية مع تعزيز وإضافة في المزايا المكتسبة من استعمالها من جهة والتغلب على عيوبها من جهة أخرى.

وقد أضحت هذه الوسائل الإلكترونية، المعاملات الإلكترونية، القوة الدافعة للاقتصاد المعلومات الجديد ونتج عن استعمالها آثار وفوائد على التعامل ما بين المؤسسات فيما بينها، وكذا على تعاملات الأفراد فيما بينهم وبالأخص على سلوكهم الشرائي.

الفصل الثالث

وسائل الدفع الإلكترونية

في الجزائر

تمهيد:

لقد تعززت مؤسسة بريد الجزائر بمنظومة نقدية جديدة خاضعة للمقاييس الدولية والأمنية، تمكن من إدماج باقة من الخدمات الإلكترونية منها خدمة الدفع الإلكتروني، إذ تعتبر من بين الأولويات التي سطرتها السلطات العمومية عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، بالإضافة إن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني يساهم في جلب زبائن جدد وفي ترقية صورتهم لدى الجمهور الواسع بالنظر إلى المكانة التي يحتلها المتعامل "بريد الجزائر" في الدائرة المالية الوطنية ومن أجل استعمال الدفع الإلكتروني بمؤسسة بريد الجزائر يجب على الزبون أن يمتلك البطاقة الذهبية الخاصة بمؤسسة بريد الجزائر من أجل استعمالها في جميع العمليات التي تقوم بها عند استعمالها في اجهزة الدفع الإلكتروني.

من خلال هذا الفصل سنتطرق في المبحث الأول إلى تقديم عام حول مؤسسة بريد الجزائر وذلك لتعريفها ونشأتها والبنية الهيكلية لها وكذا الخدمات التي تقوم بها.

أما المبحث الثاني سنتحدث عن البطاقة الذهبية وذلك من خلال معرفة كيفية استخدام بريد الجزائر للبطاقة الذهبية والعمل بها.

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة بريد الجزائر.

إن من أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة بالتكنولوجيا الحديثة قطاع البريد الذي تخطى مفهومه التقليدي إلى مفهوم مختلف تماما يتطلب التكنولوجيا الحديثة في محتواه، ويسير على خطى الانترنت والتقنيات الآلية، حيث أضفى لمسة جديدة متمثلة في بطاقات الدفع الإلكترونية أو بالأحرى البطاقة الذهبية التي حلت محل بطاقة الدفع القديمة.

وعلى رأس الدول التي تبنت هذا المشروع الجزائر، حيث سعت في مواكبة هذا التطور واستخدام هذه التقنية في أوساط المجتمع الجزائري وهذا لتسهيل على المواطن الجزائري الخدمات أو العمليات البريدية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة بريد الجزائر.

نشأت مؤسسة بريد الجزائر نتيجة لعدة إصلاحات شملت إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات، بحيث أعطت الدولة بذلك حرية التصرف الكاملة لهذا المتعامل الاقتصادي المشاركة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

الفرع الأول: نشأة مؤسسة بريد الجزائر.

كانت مؤسسة بريد الجزائر تسير وفق أحكام الأمر رقم 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1962 والمتضمنة قانون البريد والمواصلات، الذي يجعل من قطاع البريد والمواصلات مؤسسة واحدة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت إشراف وزارة البريد والمواصلات، حيث تتمتع بميزانية ملحقة ويخضع تنفيذها إلى قواعد المحاسبة العمومية ويتمتع ايضا في استغلالها بمختلف نشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وفق المادة 39 على التوالي من ذات القانون.

ونتيجة للتطور التكنولوجي لاسيما في ميدان الاتصال، كان حتما على قطاع البريد والمواصلات أن يساير هذه التحولات، فترجمة هذه النقلة بصدور القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والذي يهدف إلى:

– تطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات بمواصفات نوعية، في ظروف موضوعية وفي مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة.

– تحديد الشروطة العامة للاستغلال في الميادين المتعلقة بالبريد والمواصلات من طرف المتعاملين.

– تحويل على التوالي نشاطات استغلال البريد والمواصلات التي تمارسها وزارة البريد والمواصلات إلى مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري للبريد وإلى متعاملي المواصلات السلكية واللاسلكية ينشأ وفق التشريع المعمول به.

وتنفيذا لمحتويات هذا القانون صدرت المراسيم التنفيذية لتحديد مجالات النشاط لكل متعامل ومراسيم التنفيذية المنظمة لنشاطات المتعاملين نذكر فيما يلي:

– المرسوم التنفيذي رقم 01-418 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001: ويهدف إلى تحديد نظام الاستغلال المطبق على كل خدمة من خدمات البريد، فموجب هذا المرسوم أخضعت خدمات البريد، الحوالات البريدية، الصكوك البريدية، إصدار الطوابع البريدية وكل علامات التخليص للخدمات البريدية إلى نظام تخصيص (Régime d'exclusivité)، أما الاستغلال أو توفير خدمات البريد الدولي السريع فأخضع لنظام (Régime d'autorisation)، وأخيرا أخضعت الخدمات البريدية الأخرى إلى نظام التصريح البسيط.

تقع مؤسسة بريد الجزائر الأم في باب الزوار على بعد 20 كيلومترا عن الجزائر العاصمة، بمحاذاة المطار الدولي هواري بومدين يقع مقر المديرية العامة "بريد الجزائر" ومصالحها المركزية بباب الزوار 16024 بالحصة العقارية رقم 01 القطعة رقم 04 منطقة الأعمال في مبنى ذي اثني عشر طابقا.

الفرع الثاني: تعريف مؤسسة بريد الجزائر.

بريد الجزائر مؤسسة اقتصادية واجتماعية لها مكانتها ودورها في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، كما يسند لها دور فعال في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو النمو.

تتضمن مؤسسة بريد الجزائر باقة متكاملة من الخدمات البريدية والمالية لـ 21 مليون زبون، بمعدل 526 مليون عملية سنويا، فيما تفوق السيولة النقدية المسحوبة من مختلف الشبابيك (شبابيك المكاتب، الآلية) 4000 مليار سنويا تفاعل مؤسسة بريد الجزائر الإيجابي مع التكنولوجيا الحديثة منذ نشأتها تجسد على أرض الواقع من الانتقال النوعي للخدمات من الطابع اليدوي إلى الخدمات الرقمية للمؤسسة

وعملائها على تحسين مستوى الخدمات المتاحة وإطلاق أخرى تواكب العصر تتماشى مع متطلعات الزبون، خصصت ظرف ميزانية يفوق 3.5 مليار دينار.

كما عمدت مؤسسة بريد الجزائر في إطار التكثيف البريدي إلى تعزيز شبكتها البريدية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بإنشاء وإعادة تهيئة العديد من المكاتب كونه، المكتب البريدي، اللبنة الأساسية للمؤسسة، بالإضافة إلى اقتناء مكاتب بريدية متنقلة لتقريب المواطن من مؤسسة بريد الجزائر بالنسبة للأماكن المعزولة.

كما تزودت بمنصة نقدية مؤمنة ومتعددة الخدمات تتمتع بسهولة وعدم استخدام الأوراق النقدية، وتحصي المؤسسة ف هذا الصدد 05 ملايين بطاقة موزعة مع إطلاق العمليات عبر الانترنت وخدمات بريدي موب وخدمات الشبابيك الآلية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر.

مؤسسة بريد الجزائر هي مؤسسة ذات الطابع الصناعي والاقتصادي "بريد الجزائر" موضوعه تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمية يديرها مجلس إدارة يرأسه الوزير (ة) المكلف (ة) بالبريد أو ممثل (ة) عنه (ها) يسيرها مدير عام معين بموجب مرسوم رئاسي، محددة بقرار وزاري مؤرخ بتاريخ 21 يناير 2010 رقم (002/اخ/ و.ب.م.س.ل.ت.ر) ومؤطرة من قبل لجنتين تنفيذية وتجارية وكذا مكلفة بالتوسيق يتمحور نشاط المؤسسة ذات الطابع الصناعي والاقتصادي "بريد الجزائر"، حول المهن البريدية الكلاسيكية، وهذا على ثلاث أصعدة (مركزي، محلي، جمهوري)، تقع المؤسسة البريد الجزائر في باب الزوار على بعد 20 كيلومتر من الجزائر العاصمة، بمحاذاة المطار الدولي هواري بومدين يقع مقر المديرية العامة "بريد الجزائر"، ومصالحها المركزية بباب الزوار 16024 بالحصة العقارية رقم 01، القطعة رقم 04 منطقة الأعمال في مبنى ذي اثني عشر طابقا.

✓ **على الصعيد المركزي:**

أقسام المهن (03):

- الشبكة ومهن البريد النقدية

-الخدمات المالية البريدية

- البريد والطرود.

✓ **مديريات الدعم المركزية (12):**

- الإعلام الآلي وأمن الشبكات.

- الممتلكات العقارية والوسائل العامة.

- مديرية المالية والمحاسبة.

- الموارد البشرية.

- التكوين والتعيين.

- الإستراتيجية التنظيم ومراقبة التسيير.

- الهياكل البريدية والمباني.

- المفتشية المركزية.

- التدقيق والرقابة الداخلية.

✓ **على الصعيد الجهوي:**

- المفتشات الجهوية (13).

- المراكز المالية الجهوية (08).

- المراكز الجهوية للمحاسبة (08).

✓ **على الصعيد الولائي:**

على المستوى المحلي توضع مكاتب البريد جغرافيا تحت وصاية مدير وحدة بريدية ولائية وحدها ولاية الجزائر، بموجب مكانتها كعاصمة للبلاد تحوز على ثلاث مديريات موزعة على ثلاثة مناطق: شرق – وسط– غرب– مديريات الوحدات البريدية الولائية (50).

البنية الهيكلية لبريد الجزائر.

يحتوي بريد الجزائر على هيكل تنظيمي يسمح لها بالانتشار والتوجد في كل النقاط عبر القطر الجزائر وبهذا فقد بنت المؤسسة هيكلها على ثلاث مستويات:

- المديرية العامة والهياكل المركزية وتسهر على الإشراف العام وتسيير المؤسسة على المستوى المركزي.
- المديريات الإقليمية والتي تسهر على تسيير المؤسسة على مستوى جهوي.
-الوحدات الولائية وتضطلع بمهام الاستقلال على المستوى الولائي.

الشكل رقم 03-01: يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر على المستوى المركزية.

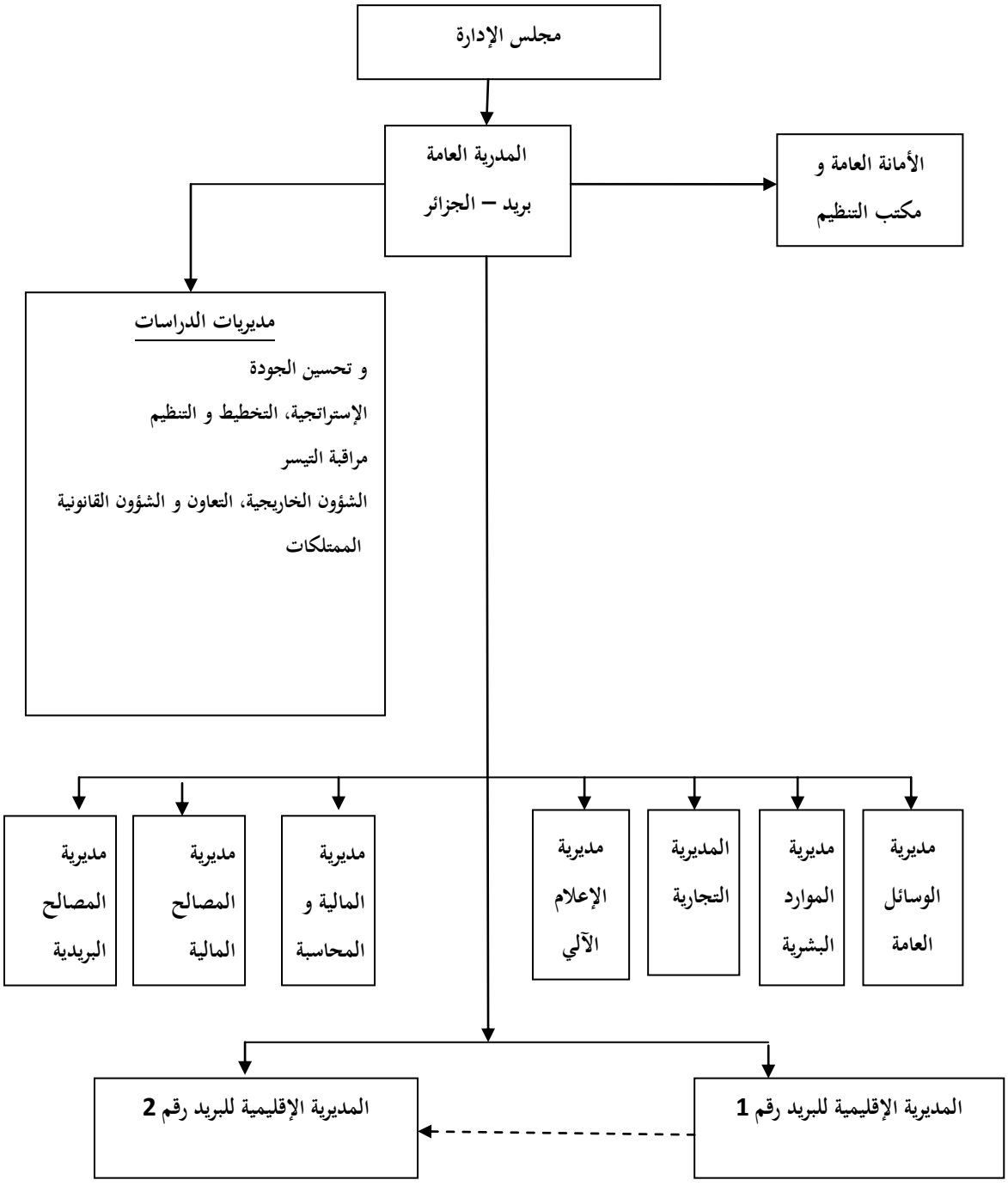

المصدر: وهاب محمد، تقييم صورة المؤسسة وأثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

الهياكل الإقليمية:

يتكون الهيكل التنظيمي من (08) مديريات إقليمية تقوم بالإشراف على الوحدات الولائية التابعة للإقليم وهذا ما يوضحه الشكل الموالي ةوتتكفل هذه المديريات بما يلي:

- تنظيم ومراقبة استغلال البريد على مستوى الإقليم.
- تنفيذ البرامج المعدة من طرف المديرية العامة.
- إعداد الميزانيات وإعداد التقارير الدورية الخاصة بنشاطاتها.
- توحيد وإعداد الميزانيات التقديرية.
- إعداد برامج التفتيش ومراقبة تنفيذها.

مؤسسة بريد الجزائر محل دراستنا مؤسسة بريد الجزائر محل دراستنا في هذا الموضوع هي واحدة من احدى المكاتب البريدية للوحدة الولائية بتيارت التابعة للمديرية الإقليمية بالشلف.

المديرية العامة: يرأسها المدير العام يسهر على تنفيذ توجيهات وقرار مجلس الإدارة معين بمرسوم، يحوز المدير العام على كامل السلطات على مستوى الوطني ليقوم بالإدارة و التسيير الإداري والتقني والمالي للمؤسسة حيث يقوم ب :

- إعداد وإقتراح التنظيم العام للمؤسسة على مجلس الإدارة للموافقة ليرفع إلى الوزير المصادقة؛
- ممارسة السلطة السلمية على كل موظفي المؤسسة؛
- إمضاء العقود وإجراء الصفقات والمعاهدات والإتفاقيات في الإطار القوانين والإجراءات التنظيمية الجاري العمل بها؛
- فتح حسابات لمصلحة المؤسسة وتشغيلها على مستوى مركز الصكوك البريدية على مستوى المؤسسات البنكية؛
- يمثل المؤسسة في النزاعات أمام القضاء؛
- يمثل المؤسسة في النزاعات أمام القضاء؛
- يسهر على إحترام التنظيم الداخلي للمؤسسة؛
- يمكن أن يفوض بعض السلطات إلى مساعديه؛

– يقوم بإعداد الميزانية، جدول النتائج، الكشف السنوي الخاص بحقوق وديون المؤسسة. كما يقترح على مجلس الإدارة: البرامج العامة للإستغلال، المشاريع والمخططات، البرامج الإستثمارية، الميزانية التقديرية، إستعمالات وتوزيع النتائج، رزمانة مناصب العمل، نظام الأجور ومشاريع توسيع النشاط.

تنقسم مديرية العامة إلى قسمين: مديريات مكلفة بالبحث والدراسات ومديريات مركزية مكلفة بالإشراف والتنفيذ .(أنظر إلى الشكل رقم (3-1).

مديريات الدراسات :

أ–مديريات الدراسات لتحسين النوعية: ويتمثل الهدف الرئيسي لها في توفير خدمة ذات نوعية إلى الزبون وبلوغ ذالك فإن هذه المديرية مكلفة بما يلي :

– إيجاد نظام لتقيم مستوى الأداء، نوعية الخدمة وتقيم مستوى الرضا لدى الزبون؛

– تعداد مختلف الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة؛

– إجراء مختلف التحقيقات الميدانية حول نوعية الخدمة المقدمة بالتعاون مع مختلف هياكل المؤسسة مع إمكانية التعاون مع المعاهد المتخصصة في هذا المجال؛

– تعداد وسائل القياس المستعملة على المستوى العالمي, إستعمال وتحديد الفروقات في مجال نوعية الخدمة المقدمة؛

– تحديد مستوى النوعية المقبول الخاص ببريد الجزائر في ميدان :

– زمن توجيه بريد الجزائر، الطرود البريدية؛

– التخفيض من زمن تنفيذ العمليات على مستوى المكاتب البريدية والمراكز المالية؛

– تحسين مستوى الإستقبال.

ب– مديريات الدراسات الإستراتجية، التخطيط والتنظيم: تعمل هذه المديرية على ترجمة إستراتجية المؤسسة بتحديد محاور التنمية وتحضير مشاريع مخططات التنمية وتقوم بتسيير عقد النجاعة والعمل على تطبيق الإجراءات التنظيمية بالتعاون مع الهياكل المعنية[1].

ج– مديرية الدراسات في مجال الإتصال: تهدف هذه المديرية إلى ترقية الإتصال على المستوى الداخلي للمؤسسة والمحيط حيث تقوم ب:

[1] وهاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

- تمثيل مؤسسة بريد الجزائر؛
- توزيع ونشر مختلف نتائج التحقيقات في مجال دراسة السوق؛
- إنجاز التحقيقات المرتبطة بتطور المؤسسة وإستراتجياتها؛
- القيام بتجنيد كل الطاقات البشرية لتحقيق الأهداف المسطرة .

د–مديرية الدراسات لمراقبة التسيير والإشراف الداخلي: تهدف هذه المديرية إلى إعطاء دفع للمؤسسة لتحسين أدائها من خلال إيجاد الحلول المناسبة والمساهمة الفعالة والدائمة في خلق القيمة المضافة،كما تساعدها أيضا على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تقييم المستمر والإشراف وتقديم الإقتراحات وتتكفل هذه المديرية بما يلي :

- قياس أداء المؤسسة وترشيد الإستعمال الأمثل لمختلف الموارد؛
- المشاركة في تحديد المؤشرات (الإنتاج، النوعية)؛
- المشاركة في صياغة لوح القيادة وتحليل النتائج؛
- متابعة مختلف الملفات المتعلقة بالسرقات وإختلاس الأموال؛
- تنظيم دورات التفتيش على مستوى المؤسسات البريدية والمراكز المالية على المستوى الإقليمية والمحلي.

هـ–مديريات الدراسات لشؤون الدولية، التعاون والشؤون القضائية: تكمن مهامها في تمثل مؤسسة بريد الجزائر في المفاوضات الدولية المتعلقة بالبريد والمصالح المالية وتمثيلها في الإتحاد العالمي للبريد، تهتم بمراقبة التعاون والتبادل الدولي والقيام بإعداد الإتفاقيات الثنائية والمتعددة مع مختلف الهيئات البريدية العالمية كما تتكفل ب :

- تطبيق نصوص مؤتمر الإتحاد البريدي والإتحادات الجهوية؛
- تسير ملفات النزاعات القانونية وإعداد الإجراءات القانونية لتقديمها إلى مصالح القضاء؛
- إعداد ومتابعة الملفات المودعة لدى سلطة الضبط بخصوص إحترام النصوص القانونية؛
- تحضير الإمكانيات والوثائق اللازمة في مجال إنشاء فروع النشاطات البريدية والمالية[1].

[1] وهاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-108.

و–مديرية الدراسات المكلفة بالممتلكات: تتمثل مهامها في مساعدة الهياكل المكلفة بتسيير الوسائل العامة في إستغلال الوسائل وتسير مختلف العقارات والممتلكات المدرجة في الصنف (2) من المخطط الوطني للمحاسبة وتتكفل هذه المديرية أيضا ب :

– الإثبات والتحقق من مختلف الممتلكات التي وضعت تحت تصرف المؤسسة بسبب تقسيم ممتلكات القطاع بين مؤسسة بريد الجزائر وإتصالات الجزائر؛

– صياغة القواعد القانونية لجرد الممتلكات ومتابعة إهتلاكاتها؛

– المشاركة في صياغة القواعد المتعلقة بإدماج الإستثمارات الجديد المكتسبة حديثا؛

– إعداد مدونة لمختلف التجهيزات والإستثمارات خاصة ببريد الجزائر؛

– إعداد مختلف الإجراءات لمعالجة الفروقات الناتجة عن(تنازل عن الإستثمارات تحويلها، إخراجها من الحضيرة بسبب التقادم).

1–1–2– المديريات المركزية :

أ–مديريات المصالح البريدية: تتكفل هذه المديرية بالسهر على حسن الأداء المصالح البريدية على المستوى الداخلي وفي علاقتها مع الخارج؛

– تحضير ومتابعة مخطط التنمية للهياكل القاعدية للبريد؛

– تطوير وترقية البريد الشخصي ذو التوزيع الخاص وبريد المؤسسات ذو التوزيع الخاص؛

– إعداد البرامج السنوية لإصدار الطوابع البريدية؛

– تنفيذ نصوص الإتفاقيات البريدية والإتفاقيات الثنائية والمتعددة المتعلقة بتبادل البعائث والطرود البريدية وإعداد المحاسبة المتعلقة بذلك.

تشكل هذه المديرية على أربع مديريات فرعية وخلية مكلفة بالبريد السريع:

أ–1–المديرية الفرعية للبريد والطرود البريدية.

أ–2– المديرية الفرعية لتطوير الشبكة البريدية، هواية جمع الطوابع .

أ–3–المديرية الفرعية للتجهيزات والبرامج .

أ–4–المديرية الفرعية للحسابات البريدية الدولية.

أ–5–الخلية المكلفة بالبريد السريع.

ب– مديرية المصالح المالية: تتكفل هذه المديرية ب :

– التنظيم والسهر حسن الأداء لمختلف المراكز الملحقة بها (مركز الصكوك، مركز التوفير، مركز الحوالات)؛

– العمل على تنفيذ المشاريع الهادفة إلى تحسين نوعية الخدمات ورفع الإنتاجية؛

– تأمين الإتصال الدائم مع المديرية العامة لصندوق التوفير، مكتب التبادل الدولي للحوالات ومع الخزينة العمومية للبنوك؛

– معالجة مختلف النزاعات القانونية والإستعلامات وتشمل هذه المديرية على ثلاث مديريات فرعية.

ج– مديرية المالية والمحاسبة: وتتكفل هذه المديرية ب :

– إنجاز وتنفيذ السياسات المالية للمؤسسة؛

– تأطير مختلف الهياكل والميادين الحاسبي والمالي؛

– توحيد مختلف الميزانيات والقيام بالتحليل المالي والمحاسبة للمؤسسة؛

– توحيد ومتابعة الميزانيات التقديرية بالتعاون مع المختلف الهياكل؛

–متابعة مساهمة المؤسسة في فروع المنشأة[1].

د–مديرية الوسائل العامة:

وتتكفل هذه المديرية ب: إنجاز والسهر على تطبيق السياسات المتعلقة بالعقارات، النقل، التموين، الصيانة، الحماية والأمن.

هـ– مديرية الموارد البشرية: وتتكفل المديرية ب :

– إنجاز والسهر على تطبيق السياسات في مجال تسيير الموارد البشرية، تكوين والشؤون الإجتماعية؛

– السهر على تطبيق قانون العمل (قانون التوظيف العمومي85-59 والقانون 90-11)؛

– المشاركة في إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛

– إعداد وتطبيق بنود الاتفاقية الجماعية والنظام الداخلي.

و–المديرية التجارية: تتكفل هذه المديرية بما يلي :

[1] وهاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110.

– التكفل بالنشاطات التسويقية واقتراح خدمات جديدة حسب إحتياجات الزبائن وإدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال؛

– إعداد مخطط النشاط التجاري لبريد الرسائل الطرود البريدية ولخدمات المصالح المالية؛

– إعداد وتوزيع الدعائم والوثائق الإعلامية على الزبائن؛

– إعداد الدراسات بخصوص الأسعار واقتراح التعديلات اللازمة.

ج–مديرية الإعلام الآلي: وتتكفل هذه المديرية بما يلي :

– إعداد البرامج التجهيز النظام الإعلامي؛

– إنجاز ووضع حيز التطبيق أنظمة الإعلام الآلي الضرورية لتسير المصالح؛

– إنجاز برامج الإستغلال وصيانة الأنظمة المعلوماتية والعمل على تخزينها وحمايتها؛

– الإشراف على تسيير ومراقبة مراكز الإعلام والعمل على تطوير البرامج؛

– مراقبة التطور التكنولوجي وترقية تكنولوجي الإعلام والإتصال المستعملة[1].

[1] المرجع السابق، ص ص 103-104.

الشكل رقم 03-02: مخطط تنظيم الإقليمي والوحدات الولائية.

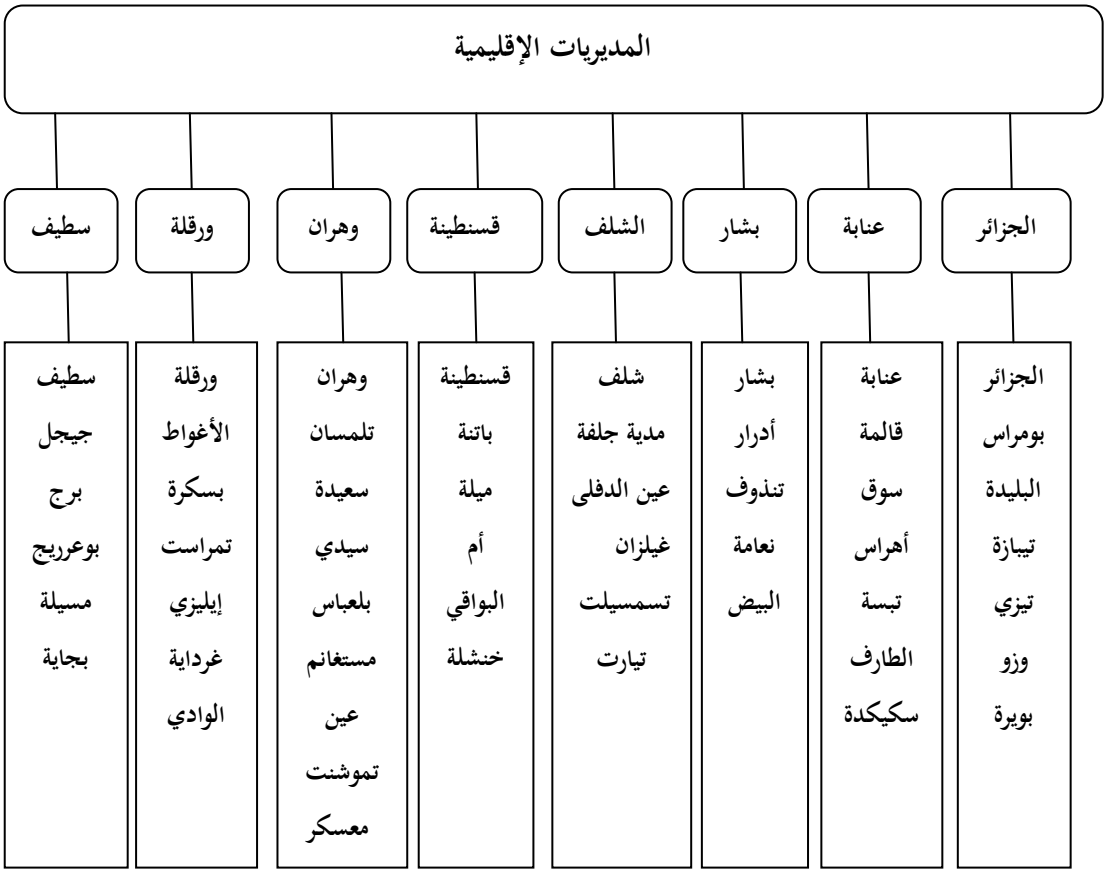

المصدر : الخنساء سعادي، التسويق الإلكتؤوني وتفعيل التوجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويق دراسة تقييمية لمؤسسة بريد الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسويق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006، ص 116.

الشكل رقم 03-03: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر بتيارت.

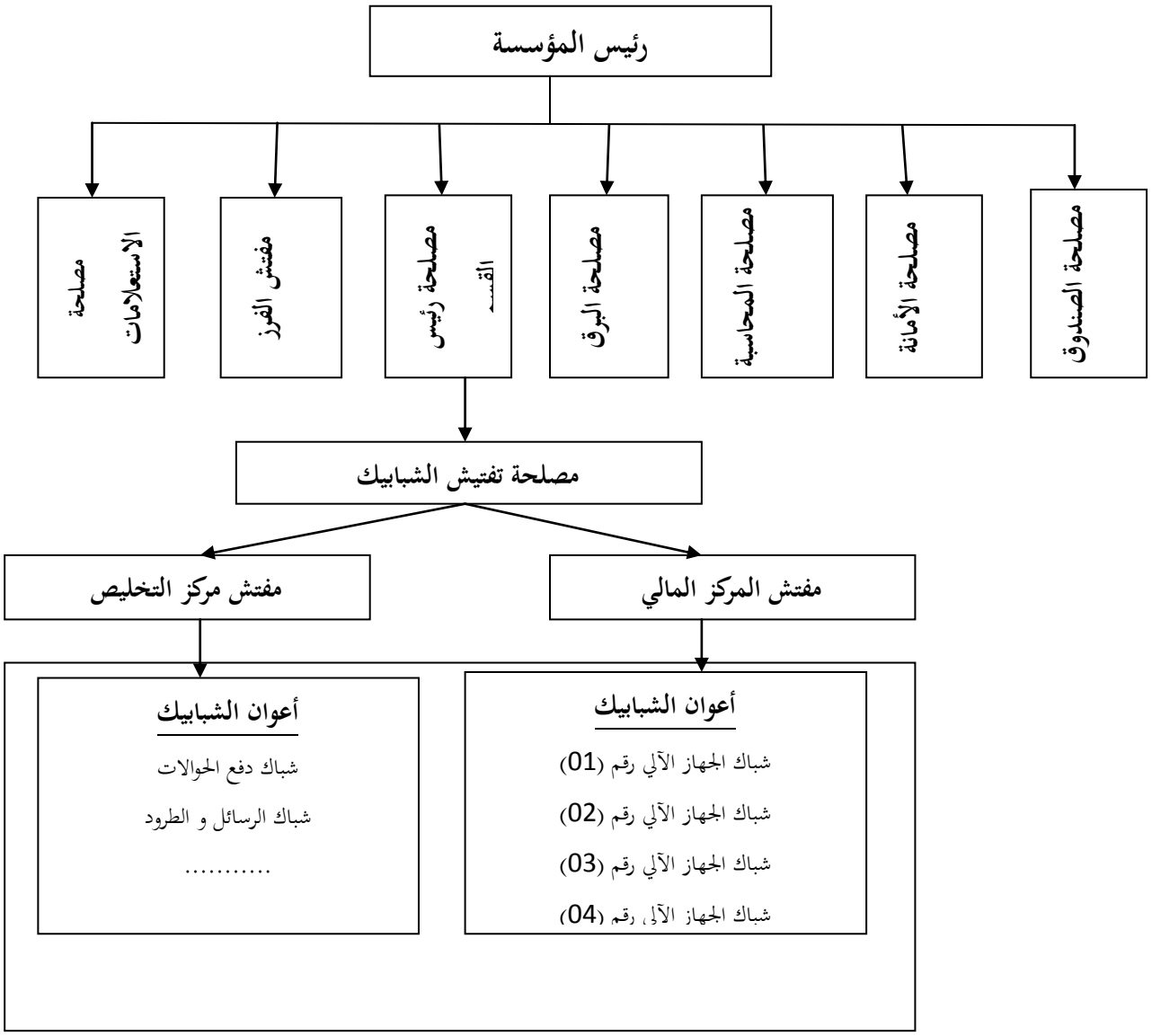

المصدر: وثائق المؤسسة.

رئيس المؤسسة: وهو المسؤول الأول والمباشر عن تسيير المؤسسة والسير الحسن لجميع المصالح وهو مسؤول كذالك عن الأموال الموجودة في الصندوق.

2-رئيس القسم: وهو المشرف على مراقبة جميع مصالح المؤسسة كما يعمل على :

- تشكيل فريق عمل فعال؛
- مراقبة الحضور؛
- مراقبة العلاقات المهنية بين الأعوان؛

- مراقبة جودة الخدمة؛

- تنظيم علاقة التعاون بين الشبابيك؛

-كما ينوب رئيس المؤسسة في حالة غيابه.

3- الصندوق: يتم على مستوى هذه المصلحة طلب الأموال والطوابع من القباضة الرئيسية بولاية تيارت وتسليم الأموال إلى المكاتب الملحقة وأعوان الشبابيك بالمؤسسة.

4- الأمانة: يشرف أعوان الأمانة على البريد الصادر والوارد للمؤسسة ويقوم بتسجيله في سجل الخاص دراسة ملفات طلبات فتح الحسابات الجارية وبعد التأكد من صحتها ترسل لسعاة البريد لتأكد من الهوية الطالب وعنوانه ويمضي عليها وترسل إلى مراكز الصكوك البريدية.

- كما توجد بمكتب الأمانة الشباك الآلي التابع لبريد الجزائر GAB، فأعوان الأمانة هم المسؤولين على تعبئة هذا الشباك ومراقبته؛

- المحافظة على أرشيف المؤسسة؛

5- المحاسبة: يقوم على مستوى هذه المصلحة بتقسيم المهام بين الأعوان المحاسبة.

6- مصلحة البرق: ويتم في هذه المصلحة إرسال وإستقبال البرقيات الرسمية والعادية.

7-مصلحة تفتيش الشبابيك: والتي تنقسم بدورها إلى مفتش مركز المالي ومفتش مركز التلخيص .

8- مصلحة الشبابيك: وتتكون هذه المصلحة من 09 شبابيك غالبا لا تشغل كلها نظرا لنقص السيولة بالإضافة إلى وجود شبابيك غير مستمرة فتكون في العادة مرة كل سنة كبيع قسيمة السيارات كما يزيد أو ينقص عدد الشبابيك حسب عدد الخدمات المقدمة ويتواجد على مستوى هذه المصلحة مجموعة من الأعوان.

الأعوان: وهم الأفراد الذين يقومون بتقديم مختلف الخدمات للزبائن لتلبية حاجاتهم ورغباتهم مثل عملية السحب أو إيداع أموال الحوالات ...و غيرها.

9- مصلحة الإستعلامات: بها نوعان من الأعوان النوع الأول تكمن وظيفتهم في الإرشاد والتوجيه الزبائن وإستعلام عن بعض المعلومات والنوع الثاني فيتمل في رجل الأمن وهذا لتدخل في حالة حدوث أي الطارئ.

10 – مفتش الفرز: و يتم على مستوى هذه المصلحة مراقبة سير العمل في الغرف الثلاثة التالي وهي غرف المالية غرفة الشحن وغرفة الموزعين.

المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها بريد الجزائر تيارت.

تقدم مؤسسة بريد الجزائر مجموعة من الخدمات يمكن تصنيفها:

الفرع الأول: خدمات مالية.

أولا: خدمة الحساب البريدي الجاري ccp.

وهي أكثر الخدمات إقبالا وأهمية لدى الزبون تأخذ حصة الأسد بالنسبة لمختلف الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة بريد الجزائر، حيث أنه لا يمكن لأي شخص جزائري يعمل في مؤسسة عمومية أن يتخلى عن هذه الخدمة فكل زبون يملك حساب بريدي جاري يمكنه سحب مبلغ معين من رصيده أو الاستعلام عنه في أي مكتب من مكاتب لبريد المنتشرة عبر التراب الوطني وهذا لوجود شبكة واسعة تربط بين مختلف مؤسسات البريد وتتم عملية السحب وفق شروط:

- يجب أن لا تتعدى قيمة السحب 30000.00 دج إذا كان حامل الصك صاحب الحساب وفي كلتا الحالتين لا يقوم العون بمراقبة تطابق الإمضاء ch25 الذي فتح به الحساب لأول مرة.
- إذا كان قيمة السحب أكثر من 30000.00 دج بالنسبة لصاحب الحساب فيقوم العون بمراقبة تطابق الإمضاء على ch25، وهذه عملية تسمى بسحب على منظور، بالإضافة إلى خدمة السحب والاستعلام على الرصيد يمكنه طلب دفتر الصكوك وكل هذه الخدمات يمكن أن تتم بطريقة الأكثر سرعة وحداثة هي استعمال الشبابيك الآلية باستخدام البطاقة ccp وهذا لتوفير الوقت والجهد.

ثانيا: خدمة الحوالات: وهي عدة أنواع:

- الحوالات البطاقية: تحمل رقم (1406) ويسمح هذا النوع من الحوالات للزبون بالإرسال إلى شخص بخر مبلغ مالي معين وغير محدود عبر كامل التراب الوطني.
- الحولات التليغرافية: تحمل رقم (1412) وهذا النوع من الحوالات أصبح نادر الاستعمال، حيث يمكن للزبون إرسال الأموال بطريقة التلغراف.

- الحوالات البطاقية لتزويد الحسابات البريدية الجارية: تحمل رقم (1418) وهي تسمح بتزويد حسابه الجاري البريدي أو حساب شخص آخر بمبالغ غير محدودة وهناك نوعان منها العادية التي ترسل عن طريق البريد ومنها ترسل عن طريق الدفع السريع باستخدام شبكة تدعى (VOC).

ثالثا:خدمات التوفير.

توفير بريد الجزائر بالتعامل مع البنك الوطني للتوفير والاحتياط عبر جميع مكاتب البريد العمليات التالية:

-فتح حساب التوفير مع تسليم الدفتر.

-دفع مبلغ غير محدود القيمة على مستوى المراكز البريدية.

-سحب مبلغ لا يتجاوز 20000.00 دج في باقي مكاتب البريد.

-سحب الأموال آنيا مهما كان المبلغ على مستوى المكتب الحائز على حساب.

الفرع الثاني: الخدمات البريدية.

وهي خدمات متنوعة تتكون من:

أولا: خدمة الطروق البريدية.

حيث يساهم جميع المكاتب الموزعة عبر التراب الوطني في عملية تبادل الطرود عبر كامل التراب الوطني والبلاد.

ثانيا: خدمة كراء صناديق البريد والخدمات البريدية.

حيث تمنح للزبون صناديق بريدية للتاجر مقابل مبلغ إشتراك سنوي في مكتب بريدي مكلف بعملية التوزيع لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وأصحاب المؤسسات المقيمين بالدائرة البريدية، يكون مبلغ الإشتراك للأفراد 1000.00 دج أما المؤسسات 2400.00 دج.

الفرع الثالث: الخدمات المؤدية لفائدة الغير.

تقوم مؤسسة البريد بإجراء عمليات تحصيل ودفع مختلفة لفائدة إدارات أخرى أو مصالح عمومية.

أولا: وزارة المالية.

دفع المعاشات الجزائرية والأجنبية وبيع الطوابع الضريبية الجبائية، التغريمية، وبيع قسيمة السيارات.

ثانيا: تحصيل لفائدة الزبائن الكبار.

تشارك مؤسسة البريد في عملية تحصيل فواتير للزبائن الكبار مثل: أوراسكوم، اتصالات الجزائر، موبيليس، سيال، سوسيتي جنرال، بنك البركة.

ثالثا: خدمة Racimo.

هي عبارة عن تحميل غلكتروني الذي يوفر للزبائن الدفع المسبق لشركة موبيليس وهذا ما يسمى بالتعبئة الأوتوماتيكية.

رابعا: خدمة أرسلي.

توفر المؤسسة غمكانية تعبئة رصيد هاتفك المحمول لخط موبيليس بدون دفع الرسوم.

المبحث الثاني: خدمة الدفع الإلكتروني ببريد الجزائر.

بطاقة الدفع الإلكتروني (الذهبية) هي خدمة جديدة توفرها مؤسسة بريد الجزائر لفائدة زبائنها، تعتمد على الوسائط الإلكترونية المتمثلة أساسا في الانترنت والشبابيك النقدية لبريد الجزائر (GAB) ونهائيات الدفع الإلكتروني (TPE).

المطلب الأول: عموميات حول البطاقة الذهبية.

كان البريد والبنوك قائمان على بطاقات في عملية الدفع والسحب ما يسمى بالبطاقة الكلاسيكية، حيث أنها تلقت قبولا عاما ونطاقا واسعا من جميع الأفراد إلا أنها ومع التطور التكنولوجي ظهرت ما يسمى بالبطاقة الذهبية وذلك لتوفير الجهد وربح الوقت.

البطاقة الكلاسيكية:

وهي البطاقة العادية المتداولة لدى جميع زبائن بريد الجزائر يمكن لكن من يملك حاب بريدي الحصول عليها، توجد بونين أصفر ثم استبدل إلى أزرق سنة 2013 تمكن صاحبها سحب مبالغ مالية حتى 20000 دج وكشف الرصيد وكشف الحساب وللعمليات العشرة الأخيرة، وهذا النوع من البطاقات تم سحبها من التداول من طرف مؤسسة بريد الجزائر.

الشكل رقم (03-04): يوضح البطاقة البنكية الكلاسيكية.

المصدر: وثائق من البنك.

البطاقة الذهبية:

يمنح بريد الجزائر بطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" لزبائنه الذين يملكون حسابات بريدية جارية بعد تقديمهم طلبا للحصول عليها، وتمنح البطاقة للزبون إذا ما قبل بريد الجزائر الطلب المقدم ووافق عليه.

وهي بطاقة دفع إلكتروني أطلقها بريد الجزائر في جانفي 2017 بهدف تسهيل الحياة اليومية للمواطن، تتيح هذه البطاقة الجديدة لحاملها إمكانية إجراء مختلف أنواع المعاملات المالية عن بعد عبر الانترنت دون التنقل إلى مكاتب البريد كتسديد الفواتير الاستهلاكية بالمياه والكهرباء، تسديد قيمة المشتريات لدى الذين يملكون نهائيات الدفع الإلكتروني... إلخ.

كما تسمح باقتناء مختلف المنتجات والأغراض المتوفرة بفضاء "بريدي نت"، هذا الأخير الذي يعتبر فضاء تجاريا إلكترونيا تم تصميمه حسب المعايير المعروفة عالميا كي تعرض عبره منتجات وخدمات كثيرة ومتنوعة، وستشمل خدمة الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر مستقبلا على خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق "نافطال"، فضلا عن ذلك فالبطاقة تمكن صاحبها من استخراج الأموال بالموزعات الآلية GAB والشبابيك داخل المكاتب البريدية.

الشكل رقم (03-05): يوضح البطاقة الذهبية.

المصدر : موقع بريد الجزائر www.poste.dz

طلب البطاقة الذهبية:

للحصول على الذهبية على المواطن ان يقوم بطلبها عن طريق الانترنت، حيث يمكن لكل شخص له حساب بريدي جاري الحصول عليها وذلك بإتباع الخطوات التالية:

-الولوج إلى الموقع الإلكتروني وطلب البطاقة من الموقع الرسمي www.poste.dz.

-الولوج إلى المكتب البريدي الافتراضي (بريدي نت).

- اختيار خدمة البطاقة الذهبية.

- الضغط على أدخل ENTER لطلب البطاقة.

- ملأ الاستمارة الخاصة بالمعلومات الشخصية (الاسم – اللقب- العنوان الإلكتروني- رقم الهاتف النقال) كما هو موضح في الشكل التالي:

بالنسبة لرقم RIP تجده مكتوبا في الشيك الخاص بحسابك البريدي، كما هو موضح في الشيك التالي:

ويكمل المواطن ملأ الاستمارة بالمعلومات الباقية (الولاية– الدائرة– البلدية– والرمز البريدي الخاص بمنطقته)، حيث أن لكل بريد رمز خاص به وعنوان البريدي الإلكتروني، ورقم الهاتف كما هو في الشكل أدناه:

وفي نهاية الاستمارة الموجودة في الموقع نجد خانة موضوع فيها عدد معين من الأسئلة فتقوم باختيار ما يناسبك منها وتقوم بالإجابة عليه في الخانة الثانية، وبعدها يقوم طلب الاستمارة بإدخال الرمز الذي يظهر في الصورة ويقوم بالضغط على زر الموافقة والخطوات موضحة في الشكل التالي:

www.post.dz. 5/6/2022.

وبمجرد قبول الطلب بعد التأكد من المعلومات الشخصية يصل المواطن رقم سري ذو استعمال واحد على هاتفه النقال عبر رسالة قصيرة، ويقوم بإدخال رمز الرسالة الواردة بسرعة في خانة طلب التأكيد من هوية الشخص كما هو موضح في الشكل:

بعد إدخال الرقم السري وتأكيد العملية يؤكد له عبر الانترنت قبول الطلب ويطمأن صاحب الطلب باستلامه للبطاقة عبر المكتب البريدي لمكان إقامته كما هو موضح في الشكل:

يحصل طالب البطاقة الذهبية على الوصل الذي يؤكد له قيامه بعملية الطلب كاملة ويقوم بطباعته، حيث يحتوي هذه الاستمارة على التاريخ الذي تمت فيه عملية الطلب للبطاقة والمعلومات الشخصية الخاصة بطالب البطاقة وهذه المعلومات موضحة في الشكل أدناه:

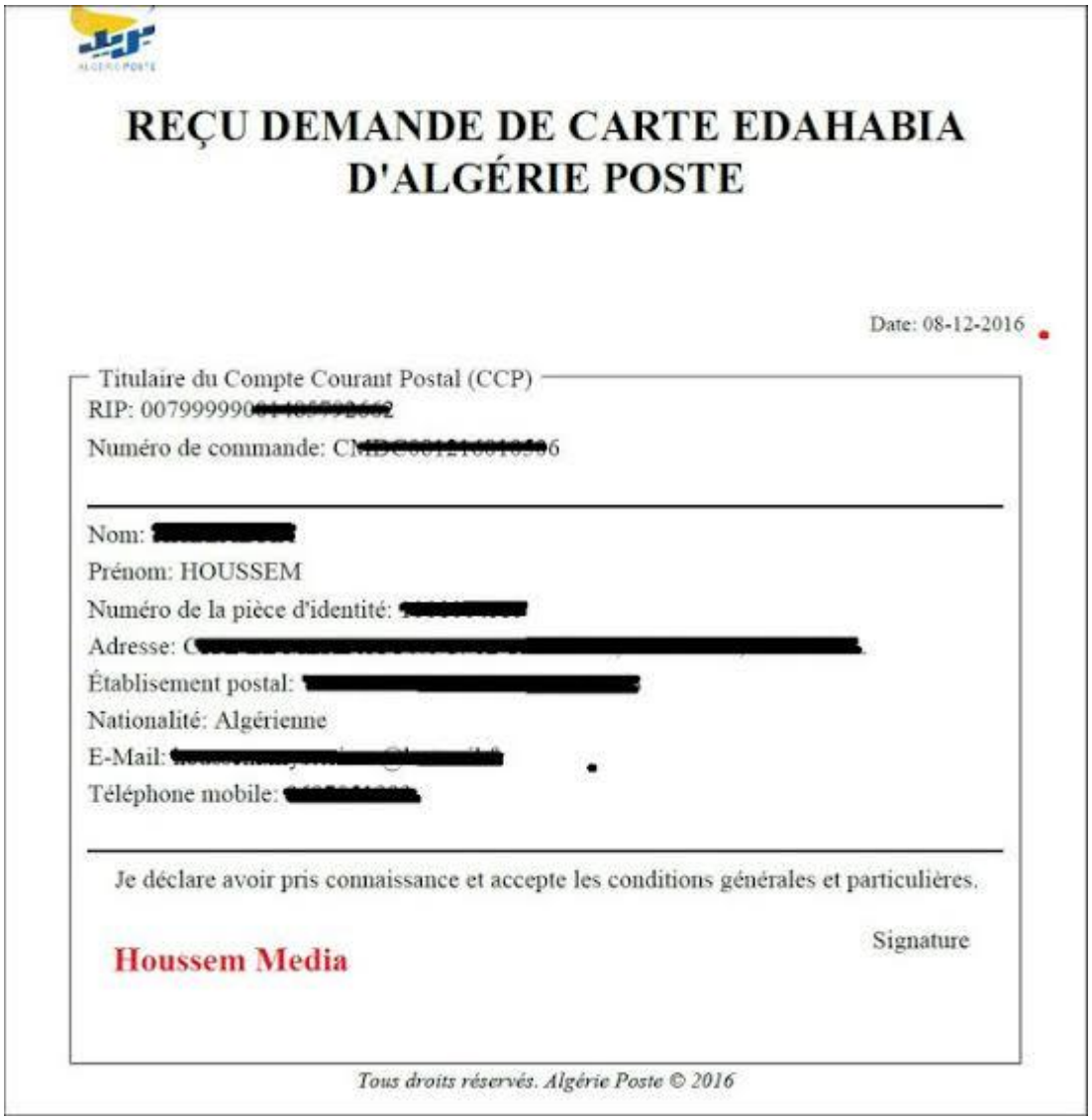

REÇU DEMANDE DE CARTE EDAHABIA
D'ALGÉRIE POSTE

Date: 08-12-2016

Titulaire du Compte Courant Postal (CCP)
RIP: 00799999[redacted]
Numéro de commande: CM[redacted]6

Nom: [redacted]
Prénom: HOUSSEM
Numéro de la pièce d'identité: [redacted]
Adresse: C[redacted]
Établisement postal: [redacted]
Nationalité: Algérienne
E-Mail: [redacted]
Téléphone mobile: [redacted]

Je déclare avoir pris connaissance et accepte les conditions générales et particulières.

Signature

Houssem Media

Tous droits réservés. Algérie Poste © 2016

ثم بعد الانتهاء من جميع هذه الخطوات ينتظر المواطن تلقي رسالة قصيرة عبر هاتفه النقال تعلمه بالتقدم للمكتب البريدي من أجل استلام البطاقة الذهبية.

ويتنقل المواطن إلى المكتب البريدي لمكان إقامته مصحوبا ببطاقة التعريف الوطنية ليستلم البطاقة الذهبية، وكذا الرقم السري لاستعمالها الذي سيتطلب منه إدخاله في عديد العمليات المجراة عن طريق البطاقة.

مقارنة بين البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية.

لكل مستخدم لصك الحساب البريدي الجاري له الحق في بطاقة السحب وتسلم له على مستوى مكتب بريد محل إقامته، وهناك نوعان من هذه البطاقات: الذهبية والكلاسيكية، وسنحاول هنا تبيان الفرق بين هاتين البطاقتين كما يلي:

-من حيث المبلغ المسحوب:

فالمبلغ المسحوب من البطاقة الذهبية عبر الصراف الآلي يقدر بـ 50000.00 دج أما المبلغ المسحوب من الشباك يقدر بـ 200000.00 دج، أما الكلاسيكية فالمبلغ المسحوب من الصراف الآلي يقدر بـ 20000.00 دج ومن الشباك 20000.00 دج أما حاليا فالبطاقة الكلاسيكية لا تعمل في الصراف الآلي.

-من حيث طلب البطاقة:

فالبطاقة الذهبية يتم الطلب عليها فرديا عبر الانترنت، أما الكلاسيكية يتم طلبها عبر مركز البريد، البطاقة الكلاسيكية يستطيع صاحبها تغيير الرقم السري أو في حالة ضياعها يتم تجديد الرقم السري في ظرف شهرين، أما بالنسبة للبطاقة الذهبية ففي حالة ضياعها يتم تجديد البطاقة كليا.

يستطيع صاحب البطاقة الذهبية القيام بمدفوعات من دول أخرى، حيث نلاحظ أن يوجد ثلاث أرقام موجودة في الوجه الخلفي للبطاقة، عند الدخول غلى مواقع عالمية للقيام بعمليات شراء يتم طلب هاته الأرقام الثلاث، أما الكلاسيكية فلا يمكن القيام بهذه العملية عن طريقها.

المطلب الثاني: الدفع النهائي TPE.

هو جهاز يتمتع بعدد أكبر من الامتيازات وبقدرة على التشغيل مع شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية (SATIM)، وهو موضوع تحت تصرف المؤسسات والتجار، الحرفيين، وكل ممثل عن المهن الحرة سواء معلق الأمر بالقطاع العمومي أو الخاص.

كيفية الحصول على الجهاز:

من أجل الحصول على الجهاز يجب على التاجر التقرب من مديرية الوحدة البريدية الولائية مرفوقا بالملف التالي:

-نسخة من السجل التجاري.

-نسخة من بطاقة التعريف الجبائي.

-صك مشطوب للحساب الجاري البريدي معنوي خاص بالتاجر.

مكونات الجهاز: يتكون من:

-جهاز الدفع الإلكتروني.

-البطارية.

-مولد لتزويد بالطاقة (الشاحن).

-شريحة التواصل GSM خاصة بالهاتف النقال موبيليس لربط الجهاز بالانترنت.

-لفافة من الورق التذاكر.

كيفية استخدام الجهاز:

-تقديم الجهاز للزبون لإدخال البطاقة الذهبية.

-إدخال قيمة المعاملات التي سيقوم الزبون بتسديدها.

-تقديم الجهاز لزبون من أجل إدخال الرقم السري لإتمام العملية.

-طباعة نسختين من الوصل واحدة للزبون والآخر يحتفظ به التاجر.

المطلب الثالث: أهمية استخدام بطاقات الدفع.

تعود أهمية استخدام بطاقة الدفع الإلكترونية في القطاع المالي والمصرفي إلى إرساء أسس منظومة مصرفية ومالية وطنية وتتميز بالحداثة وتستطيع مواجهة التحديات والتطورات على المستوى العالي وتسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في عام، والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي.

إن تشجيع التعامل بالنقد الإلكتروني عبر الدفع من خلال الهاتف النقال أو أية وسيلة الدفع الإلكتروني سيقل من تداول العملات الورقية والمعدنية وهو ما من شأنه تحجيم مستويات التعامل بها على المدى البعيد، وهذا بدوره يقلص الحاجة لإضاعة الأوراق المالية والعملة المعدنية مما يوفر مصاريف باهضة على مؤسسة دار النقود، كما سيعود بالفائدة على البريد التي سيدرك الانخفاض المتحقق على التكلفة الناتجة عن التعاملات النقدية، إضافة إلى التكلفة المترتبة على الاستثمار في أجهزة الموزع الآلي وصيانتها.

خلاصة:

من خلال الفصل التطبيقي تطرقنا إلى وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر، وذلك من خلال إعطاء نظرة شاملة لبريد الجزائر من حيث تعريفه ونشأته وكذا بريد ولاية تيارت محل الدراسة مهامها وهيكلها التنظيمي، وإلى بطاقات الدفع الموجودة في بريد الجزائر أخذنا مثال على ذلك البطاقة الذهبية، وهي بطاقة دفع إلكترونية وضعتها مؤسسة بريد الجزائر لزبائنها من أجل تسهيل عملية الدفع ودفع الأموال، كما لها عدة مميزات.

وفي نفس السياق تحدثنا عن جهاز نهائي الدفع الإلكتروني TPE والذي يستطيع التاجر من خلاله تقاضي ثمن المبيعات بواسطة البطاقة على مدار الأسبوع 24/24.

للبطاقة الذهبية أهمية كبرة للفرد وذلك من حيث تسهيل عمليات الدفع والسحب، وكذا ربح الوقت والقضاء على مشاكل الخوض والطوابير.

خـــاتـــمـــة

خاتمة

خاتمة:

إن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية إلكترونية وفتح المجال لظهور شركات عملاقة حققت أرباحا طائلة بالتخصص في هذه الوسائل حديثة النشأة، ولقد تناولت هذه الدراسة أهمية الدفع الإلكتروني الذي أصبح حديث الساعة بينما كانت النقود الورقية والمعدنية في الزمن الماضي ولازالت، إلا أن التكنولوجيا الحديثة طورتها كأداة إلكترونية مثال على ذلك بطاقات الدفع الإلكتروني التي تمكن حاملها من القيام بعمليات الشراء والدفع في حدود ائتمانية تكفل لهم سداد حاجياتهم على أكمل وجه، سواء كان ذلك من خلال عمليات الشراء التي يقومون بها لدى التجار المنخرطين في نظام بطاقات الدفع أو من خلال السحب الآلي للنقود من الشبابيك الأوتوماتيكية التي وضعت رهن إشارتهم في إطار المؤسسات المصدرة لها، هذا كله أدى غلى تحويل المفهوم المادي بوسائل الدفع نحو إيجاد غير ملموسة عمليا.

وكان ظهور النقود الإلكترونية ترجمة لهذا التطور، حيث وجد القيمون على صناعتها أنها يمكن أن تكون بديلة للنقود العادية أو القانونية التي يصدرها البنك المركزي.

اختبار الفرضيات:

* إن النقود الإلكترونية جاءت بديل للنقود المعدنية والورقية وذلك لتسهيل عمليات الشراء والبيع مما اثبت صحة الفرضية الأولى.

* إن المشاكل التي تعانيها وسائل الدفع التقليدية يمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في القطاع المصرفي الذي أصبح يستخدم أجهزة متطورة وشبكات آمنة مكنته من التخلص من هذه المشاكل، مما اثبت صحة الفرضية الثانية.

* لا تستطيع الجزائر الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية واعتبار وسائل الدفع الحديثة كبديل نهائي لها، وتبقى بعيدة عن استخدام تكنولوجيا الانترنت في تطبيقاتها التجارية لصعوبة تقبل الجمهور لهذه الوسائل.

النتائج:

من خلال دراستنا لوسائل الدفع الإلبكترونية وما عرضناه في الجانب النظري توصلنا إلى النتائج التالية:

* لوسائل الدفع الإلكتروني أهمية على الاقتصاد.

* هناك سلطات مسؤولة على إصدار بطاقات الدفع الإلكتروني.

* لبطاقات الدفع الإلكتروني مميزات منها ربح الوقت والقضاء على الطوابير وتسهيل عمليات السحب والدفع.

التوصيات والاقتراحات:

بعد دراستنا لموضوع بحثنا ارتأينا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات كالآتي:

* ضرورة الوعي والتثقيف لدى الأفراد لاستعمال تكنولوجيا المعلومات ولأهميتها وما تحققه من منافع.

* استخدام بطاقات الدفع الغلكترونية بدل التقليدية وذلك لتسهيل عملهم والحد من مشاكل الطوابير.

* تفعيل الدفع الإلكتروني سيقضي على مشكلة الأوراق المزورة وحماية الزبائن من السرقة، وكذا الشركات والمؤسسات من أخطاء الموظفين.

آفاق الدراسة:

نقترح من خلال دراستنا بعض الآفاق نذكر منها:

* مقارنة بين وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة والتقليدية.

* تطوير بطاقات الدفع الإلكترونية في الجزائر.

* أهمية الدفع الإلكتروني على البنوك.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

2. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي والبنكي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

3. أسامة كامل عبد الغاني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية، البحرين، 2006.

4. أكرم حداد، النقود والمصارف، ط03، دار وائل للنشر، 2010.

5. باطي غنية، وسائل الدفع الإلكترونية، ط 01، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

6. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.

7. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات، دار المكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

8. حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف ، ط 01، دار المسيرة للنشر، 2010.

9. حميد فشيت، بناولة حكيم، واقع وسائل الدفع الإلكترونية بالجزائر، ع 03، خميس مليانة، الجزائر، 2011.

10. راشد راشد، الأوراق التجارية (الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.

11. رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 1999.

12. رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

13. سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، لبنان، 2005.

14. السيد عليوة، التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين، مصر، 2002.

15. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية، مصر، 2010.

16. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992.

17. شبايكي سعدان، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، قصنطينة، الجزائر، 1993.

18. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

19. صبحي تدريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

20. طارق عبد العال حمادة، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، ط 02، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.

21. طاهر فاضل البيائي، ميرال سيمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.

22. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

23. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

24. عبد الحق بوعتروس، مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003.

25. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر، 2007.

26. عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ط01، مطبعة العاني، بغداد، 1970.

27. عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، البطاقات البنكية الاقتراضية والسحب المباشر من الرصيد، دار القلم، دمشق، 1998.

28. عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.

29. علي محمد أبو العز، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008.

30. فاروق سيد حسين، التجارة الإلكترونية وتأمينها، هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

31. فوزي عطوي، الاقتصاد السياسي النقود والنظم النقدية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1989.

32. محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار ثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

33. محمد محمود المصري، أحكام الشيك مدنيا وجزائيا، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

34. محمود أبو فرة، الخدمات الإلكترونية عبر الانترنت، ط01، دار أسامة للنشر، عمان، 2009.

35. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية عمليات بين البنوك، مج 04، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

36. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط 01، دار بهاء للنشر، قسنطينة، الجزائر، 2003.

37. محمود يونس عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

38. مروان خطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

39. مصطفى كمال طه، وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

40. منصور بن عوف عبد الكريم، مدخل إلى الرياضيات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

41. نادية فوضيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

42. نشأت مجيد حسن الونداوي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة 1980-2002.

قائمة المصادر والمراجع

الرسائل الجامعية:

1. زهير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، راسلة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2010-2011.

2. سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بوكالة بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، 2012-2013.

3. سماح سعبور،مصباح مرابطي، وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر واقع وتحديات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، 2015-2016.

4. مصباح مرابطي، سماح شعبور، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجاري، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.

5. ناشف فاطمة، وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، 2017-2018.

6. نوال بن عمارة، وسائل الدفع الإلكترونية آفاق وتحديات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

المجلات:

1. أيمن الشربيني، من يحكم الأنترنت، حوار ساخن في إطار العولمة، إسكوا اليوم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، لغربي آسيا، 2003.

2. الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

3. طاهر محمد حمزة، النقود الإلكترونية كاحدى وسائل الدفع، تنظيمها القانوني والمسائلة الناشئة عن استعمالها، ط01، منشورات أين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.

4. عبد الباسط أبو الوفاء، سوق النقود الإلكترونية (الفرص- المخاطر- الآفاق)، ع 471- 472، مجلة مصر المعاصرة، 2003.

5. محمد آدم، النقود، مجلة النبأ، ع 52، شهر رمضان، 1421 كانون الأول 2000.

6. محمد العمادي، الكتلة النقدية، الموسوعة العربية مج 06.

7. محمود سحنون، التجارة الإلكترونية ودورها في تسويق الخدمات المالية والمصرفية حالة الدول العربية، ع 03، مجلة الاقتصاد، مخبر المغرب الكبير للاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم البشير والمجتمع ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

المواقع الإلكترونية:

1. www.kow.gov.mtss.com
2. https://www.atab.enc.com/index-php.module=pnéncyclopid&func=dicplay-term&id=8700.
3. https://www.kantakji.com.